جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

معهد العلوم الإسلامية

قسم أصول الدين

منهج الإمام البخاري في إيراد الحديث بالمعنى من خلال كتابه الجامع

دراسة تطبيقية على كتاب الصوم – نماذج مختارة– .

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم الإسلامية – تخصص: الحديث وعلومه

إعداد:

رحيمة حلاسة

إشراف:

أ.د. يوسف عبد اللاوي

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
خريف زتون	أستاذ محاضر–أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسًا
يوسف عبد اللاوي	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا ومقررا
مصطفى حنانشة	أستاذ مساعد	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مناقشًا

السنة الجامعية: 1442– 1443هـ/ 2020– 2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا إلى:

سيد البشرية وخاتم الأنبياء والمرسلين محمد- ﷺ-.

إلى نبع الحنان وواحة الأمان إلى التي ملأت قلبي بحبها وعطفها ودفئها وخوفها عليَّ، إلى التي أرى فيها معنى كلمة الأم، إلى التي عجز قلمي أن يكتب في حقها كلمات الشكر "أمي الحبيبة".

إلى وردة المحبة وينبوع الوفاء أختي وصديقة عمري "وفاء".

إلى جدتي الغالية أطال الله في عمرها "سعيدة".

إلى أرواح أجدادي الطاهرة تغمدهم الله في رحمته.

إلى أخوالي وخلاتي، وإلى كل من تربطني بهم صلة قرابة.

إلى كل من ساندني وساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث ليخرج على أتم وجه وأخص بالذكر:

"عبد الباري بن عمر" و"صلاح الدين بن عمر".

إلى من سرت معهم في درب النجاح، وتقاسموا معي أحلى الأوقات وأصعبها طيلة مشواري الدراسي صديقاتي كل باسمها.

رحيمة حلاسة

شكر وتقدير

الحمد لله حمدًا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى، والشكر له سبحانه على ما تكرم به من نعم لا تعد ولا تُحصى؛ فوالله ما أنعم به ويسر لما كان لي من الأمر شيء، فهو فضل منه جلّ في علاه على ما أعانني ووفقني وقواني على إكمال هذه المذكرة، كما أتوجه بالشكر والتقدير، للأستاذ المشرف البروفيسور "**يوسف عبد اللاوي**"، الذي أعانني ووجهني بتوجيهات خادمة لهذا الموضوع، جعلها الله في ميزان حسناته.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل لكافة أساتذة أصول الدين عامة، والحديث وعلومه خاصة، لما قدموه من نصائح وتوجيهات، فبارك الله لهم وجزاهم عني كل خير.

ثم الشكر يتواصل لجميع الإداريين القائمين على إدارة كلية العلوم الإسلامية، ولهم مني أرقى وأثمن عبارات التقدير والاحترام.

كما لا أنسى أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى زميلاتي في قسم أصول الدين وخاصة في تخصص الحديث وعلومه.

وفي الأخير أشكر كل من مدَّ لي يد العون والمساندة في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد، وصلى الله على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الملخص:

تناول هذا البحث مسألة الرواية بالمعنى من خلال تتبع الأحاديث في الجامع الصحيح للإمام البخاري في كتاب الصوم، وبيان حكمها عند الإمام البخاري، ومنهجه في تخريج المروي بالمعنى وبيان أغراضه من تخريجها.

حيث تضمن هذا البحث إشكالية أساسية وهي: ما الطريقة التي اتبعها الإمام البخاري في تخريج المروي بالمعنى في صحيحه؟ حيث تظهر هذه الإشكالية أيضا نسبة الرواية بالمعنى إلى الإمام البخاري، واستعماله لها في صحيحه الجامع؟

وقد أظهر هذا البحث أن الصور الواقعة في الصحيح هي أربعة: الترادف بين لفظين وشك الراوي في ألفاظ الحديث والاختصار والتعليق.

وتكمن أهمية هذا البحث في الحاجة لدراسة تطبيقية تبين منهج الإمام البخاري في التعامل مع الرواية بالمعنى في كتابه الجامع الصحيح.

ومن أبرز نتائج البحث: أن الرواية بالمعنى الواقعة في الصحيح هي تصرف الراوي في ألفاظ الحديث.

Research summary:

This research dealt with the issue of the narration by meaning by tracing the hadiths in Al-Jami' Al-Sahih of Imam Al-Bukhari in the Book of Fasting, and the statement of its ruling according to Imam Al-Bukhari, and his approach to the graduation of the narrated with the meaning and the statement of his purposes for its graduation.

This research included a basic problem, which is: What is the method that Imam Al-Bukhari followed in extracting The Narrated with the meaning in his Sahih? This problem also shows the attribution of the narration in the sense to Imam Al-Bukhari, and its usage in his Sahih?

This research has shown that the images in the Sahih are four: the synonymy between two words, the narrator's doubt about the words of the hadith, the abbreviation and the comment.

The importance of this research lies in the need for an applied study showing the approach of Imam Al-Bukhari in dealing with the narration by meaning in his book Al-Jami' Al-Sahih.

Among the most prominent results of the research: that the narration in the sense that is located in the Sahih is the adaptation of the words of the hadith by the narrator.

الرموز والإشارات ودلالاتها

ج	الجزء
ص	الصفحة
هـ	هجري
م	ميلادي
لا.ط	لا طبعة
لا.م	لا مكان الطبع
لا.ن	لا ناشر
د.ت	دون ذكر التاريخ
مج	مجلد
ع	العدد
..../....	للفصل بين التاريخ الهجري والميلادي
–.....–	جملة اعتراضية
﴿.....﴾	آية قرآنية
«.....»	حديث نبوي
"....."	قول مأثور أو نص مقتبس

مـــقدمـــــة

بسم الله الرحمان الرحيم

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعه إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الله عز وجل قد تكفل بحفظ دينه، حيث قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩]، والذكر هو القرآن والسنة؛ فالسنة هي وحي من ا لله، وباعتبارها هي المصدر الثاني من مصادر التشريع بعد كتاب الله، حيث جاءت مبينة ومخصصة ومفصلة ومقيدة وموضحة لما أجمل في القرآن، فقد كانت ولا تزال محل عناية كبيرة من علماء المسلمين عامة، والمحدثين بصفة خاصة.

كان أئمة الحديث يجمعون في كتبهم الأحاديث النبوية وفتاوى الصحابة والتابعين حتي جاء الإمام البخاري مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري فأفرد الأحاديث الصحاح عن غيرها، وميز الصحيح وألف مختصرا يجمع بعض ما صح عنده من الأحاديث، حيث كان رحمه الله من نوابغ العلم الأفذاذ الذين تفتخر بهم هذه الأمة الإسلامية، وألف العديد من الكتب، ومن أهمها "صحيحه الجامع"، حيث اتبع فيه منهجا معينا، وجمع فيه بين الحديث والفقه، إذ أنه اهتم كثيرا بالمسائل المتعلقة بالسند والمتن، خاصة القواعد والضوابط التي قررها العلماء لصيانة الحديث النبوي هي في غاية الدقة والإتقان.

بذل الإمام البخاري مجهودا كبير في خدمة السنة النبوية وتنقيتها تحرير ألفاظها وضبط رواياتها وتمييز سقيمها من صحيحها، وما روى باللفظ عما روي بالمعنى، فمسألة نقل الحديث بالمعنى لم تفت جهابذة النقاد في التنبيه إليها، والتمييز بينها بين ما هو من لفظ النبي- ﷺ- وما هو من تصرف الرواة بالمعنى، فالرواة يتفاوتون في درجة ضبطهم وحفظهم لألفاظ الحديث، وبسبب ما يعتريهم من عوامل النسيان وخفة الضبط، فقد حفظوا حديث النبي- ﷺ- وضبطوا معانيه

وإن اختلفت ألفاظهم، فكان النقاد يكشفون عن الرواية بالمعنى من خلال معرفة مخارج الحديث واتحادها، والموازنة بين الروايات وغيرها من القرآن، فكانت محل خلاف بين العلماء، منهم من أجازها ومنهم من منعها، فالإمام
البخاري- رحمه الله- ممن أجازها وأوردها في صحيحه وسيأتي بإذن الله الكلام عنها بالتفصيل ابتداء بالتعريف ثم حكمها وشروطها وفي الأخير بيان طريقة الإمام البخاري في تخريجها في صحيحه.

وقد جاء بحثي هذا موسوما بـ: " منهج الإمام البخاري في إيراد الحديث بالمعنى من خلال كتابه الجامع دراسة تطبيقية على كتاب الصوم – نماذج مختارة- ".

إشكالية البحث:

ما الطريقة التي اتبعها الإمام البخاري في تخريج المروي بالمعنى في صحيحه؟ حيث تظهر هذه الإشكالية أيضا نسبة الرواية بالمعنى إلى الإمام البخاري، واستعماله لها في صحيحه الجامع، مما أثار لدي بعض التساؤلات أو الإشكالات الفرعية، ومن أهمها:

1. ما مفهوم الرواية بالمعنى وهل هناك علاقة بينها وبين الاختصار؟
2. ما حكم الرواية بالمعنى عند العلماء؟ وما حكمها عند الإمام البخاري؟
3. ما شروط الرواية بالمعنى؟
4. ما هي أغراض الإمام البخاري من إيراد الرواية بالمعنى في صحيحه؟

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث فيما يأتي:

1. معرفة مكانة الإمام البخاري بين المحدثين وأنه أحد الأئمة الذين خدموا السنة.
2. تحرر مفهوم الرواية بالمعنى عند المحدثين، وعلاقتها باختصار الحديث.
3. أن الرواية بالمعنى هي وسيلة من وسائل حفظ الحديث.
4. عناية المحدثين والعلماء بالرواية بالمعنى ودراستها عند الإمام البخاري.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلي يلي:

1. تحرر مفهوم الرواية بالمعنى وصلتها باختصار الحديث.
2. توضح شروط جواز الرواية بالمعنى ومدى التزام الإمام البخاري بها.
3. بيان اجتهادات الإمام البخاري في تخرج الرواية بالمعنى في صحيحيه .
4. بيان حكم وأغراض الإمام البخاري في تخريج الرواية بالمعنى.
5. توضح وتقديم أمثلة وافية لكيفية الرواية بالمعنى، وبيان المنهجية التي يفترض أن يسير عليها هذا النوع من الدراسات الحديثية.

أسباب اختيار البحث:

يعود اختياري لدراسة هذا الموضوع لجملة من الأسباب، أذكر من بينها ما يلي:

1. الرغبة في خدمة السنة النبوية.
2. التعرف على منهج المحدثين وتحديدًا الإمام البخاري في إيراد الحديث بالمعنى.
3. معرفة الأحاديث التي أوردها البخاري بالمعنى.
4. بيان اختلاف أهل الحديث في حكم رواية الحديث بالمعنى؛ مع بيان الرأي الراجح في ذلك.
5. الرغبة في إظهار الموضوع لطلبة العلم حتى لا يقع بينهم الشك والريب والتشتت.
6. الدعوة إلى عدم كتمان العلم، كما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: 159].
7. الخشية من الوقوع في الخطأ بسبب مخالفة ما جاء عنه- ﷺ- خوفا من الوقوع تحت قوله: -ﷺ- « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّار»[1].

[1] أخرجه الإمام أحمد في مسنده (مسند أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه، برقم:11942)، ج19، ص9-10.

الدراسات السابقة:

أولا: بعد طول بحث وتنقيب تبين لي أن موضوع الرسالة لم يتناوله أحد بالبحث والدراسة، إلا أني عثرت على دراسة علمية جادة وماتعة عالجت بعض أجزاء موضوعي، وكان لها عظيم الفائدة على بحثي، وهي عبارة عن مقال بعنوان:

1. أثر الرواية بالمعنى على الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري (دراسة تطبيقية من كتاب الوضوء إلى كتاب التيمم)، لدعاء خليل القصراوي و أ.د/ أمين مُحَمَّد القضاة، وهو صادر عن مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية بغزة ويبلغ عدد صفحاته 26 صفحة.

ثانيا: كما لا أنسى ذكر بعض البحوث التي عالجت أو أشارت إلى جزئية من جزئيات هذه الدراسة، وعلى رأسها:

2. بحث محكم منشور في مجلة الحديث تحت عنوان" الرواية بالمعنى: دواعيها وظواهرها في متون السنة النبوية للدكتور سيوطي عبد المناس، مجلة الحديث، ع7، 2014م.
3. كتاب منشور تحت عنوان "الرواية بالمعنى في الحديث النبوي أثرها في الفقه الإسلامي" للدكتور عبد المجيد بيرم، ط:1؛ الجزائر: دار العلوم والحكم، 1424هـ/ 2004م.
4. بحث منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية (الكويت)، مج13، ع34، 1998م، للدكتور عبد الرزاق الشايجي، والدكتور السيد نوح، بعنوان:" مناهج المحدثين في روايات الحديث بالمعنى".
5. حكم رواية الحديث النبوي بالمعنى للدكتور عبد العزيز أحمد الجاسم، مجلة مركز بحوث السنة والسيرة (قطر)، 10، 2001م.
6. منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح) للدكتور أبو بكر كافي، دار ابن حزم.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث استخدام عدة مناهج، أذكر أهمها:

أولا: المنهج الوصفي: وهذا من خلال التطرق إلى التعريف بمصطلحات الدراسة وشرحها، وتقديم نبذة موجزة عن الإمام البخاري ووصف كتابه الجامع

ثانيا: المنهج الاستقرائي: وذلك بتتبع الحديث الواحد بين كتب الشروح من أجل معرفة ما إذا كان الحديث مرويا بالمعنى أم لا.

ثالثا: المنهج المقارن: وهذا من خلال مقارنة الحديث الذي يتناول نفس الموضوع بين كتب المصنفين الخمسة للتوصل إلى مدى مطابقته لغيره وأين يكمن محل الاختلاف.

منهجية كتابة البحث:

1. ترجمت لشيوخ وتلاميذ الراوي باختصار دون إطالة.
2. اعتمدت في تهميش وتوثيق المادة العلمية على طريقة الدكتور إبراهيم رحماني في كتابه:" خطوط رئيسة في كتابة البحوث الجامعية في العلوم الإسلامية.
3. قمت بتخريج الآيات في متن البحث وأما الأحاديث فكان تخريجها على هامشه، مع ذكر الكتاب، والباب، ورقم الحديث، والجزء والصفحة، واعتمدت في التخريج على الكتب الخمسة بالإضافة إلى مسند الإمام أحمد.
4. استخدمت تطبيق جامع خادم الحرمين الشريفين في التخريج وشرح بعض الغريب.
5. عند استعمال الكتاب في موضعين متتالين لا يفصل بينهما كتاب آخر فإني أجعل العبارات التالية:

اسم الكتاب، المصدر أو المرجع نفسه مع ذكر رقم الجزء والصفحة، وإذا كان هناك فاصل بين كتابين فإني أذكر: اسم الكتاب، مصدر أو مرجع سابق مع ذكر رقم الجزء والصفحة.

6. كتبت سند الحديث كاملا ولا أترجم لأيّ راوٍ من رواة الحديث.

صعوبات البحث:

لا يخلو أي بحث من صعوبات وعراقيل، يتعرض لها الباحث أثناء البحث سواء ما تعلق بالمنهجية أو بالمضمون، ومن أهم هذه الصعوبات والعقبات التي واجهتني:

1- أن أغلب الدراسات حول الرواية بالمعنى تناولت جانب حكمها الشرعي أو شروطها، ولم تتطرق لبيان مناهج المحدثين من تخريجهم لها في مصنفاتهم.

2- صعوبة التوصل إلى معرفة الحديث الواحد في حال كونه مرويا بالمعنى، إلا بعد تتبعه ومقارنته بين كتب المصنفين وقراءة كتب الشروح؛ وهذا من أجل الوصول إلى استنباطه بقرينة تدل على ذلك.

وأما عن عناصر خطة البحث فكانت كالتالي:

اشتملت الخطة على ثلاثة مباحث ويندرج تحت كل مبحث مجموعة من المطالب،

المبحث الأول: التعريف بالإمام البخاري وصحيحه.

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام البخاري.

الفرع الأول: اسمه ونسبه ومولده ونشأته.

الفرع الثاني: شيوخه وتلاميذه ووفاته.

الفرع الثالث: ثناء العلماء عليه ومؤلفاته.

المطلب الثاني: التعريف بكتابه الجامع الصحيح.

الفرع الأول: اسم الكتاب وسبب تأليفه.

الفرع الثاني: الوصف العام للكتاب ومكانته العلمية.

الفرع الثالث: أهم معالم منهجه في صحيحه.

المبحث الثاني: الرواية بالمعنى: مفهومها وصورها وحكمها وشروطها وأغراض الإمام البخاري من إيرادها في صحيحه.

المطلب الأول: مفهوم الرواية بالمعنى وصورها .

الفرع الأول: مفهوم الرواية بالمعنى.

الفرع الثاني: صور الرواية بالمعنى من خلال الجامع الصحيح .

المطلب الثاني: حكمها.

الفرع الأول: مذاهب العلماء في حكم الرواية بالمعنى.

الفرع الثاني: مذهب الإمام البخاري في حكم الرواية بالمعنى.

المطلب الثالث: شروطها وأغراض الإمام البخاري من إيرادها في صحيحه.

الفرع الأول: شروطها.

الفرع الثاني: أغراض الإمام البخاري من إيراد الرواية بالمعنى في صحيحه.

المبحث الثالث: نماذج من كتاب الصوم.

المطلب الأول: الترادف بين لفظين.

المطلب الثاني: شك الراوي في ألفاظ الحديث.

المطلب الثالث: الاختصار.

المطلب الرابع: التعليق.

المبحث الأول: التعريف بالإمام البخاري وصحيحه.

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام البخاري.

الفرع الأول: اسمه ونسبه ومولده ونشأته.

الفرع الثاني: شيوخه وتلاميذه ووفاته.

الفرع الثالث: ثناء العلماء عليه ومؤلفاته.

المطلب الثاني: التعريف بكتابه الجامع الصحيح.

الفرع الأول: اسم الكتاب وسبب تأليفه.

الفرع الثاني: الوصف العام للكتاب ومكانته العلمية.

الفرع الثالث: أهم معالم منهجه في صحيحه.

المبحث الأول: التعريف بالإمام البخاري وصحيحه.

يتناول هذا المبحث ترجمة موجزة للإمام البخاري، من حيث اسمه ونسبه ومولده ونشأته، مع التعرف على بعض شيوخه وتلاميذه ووفاته وثناء العلماء عليه، ثم ومؤلفاته، وتطرقت أيضًا إلى التعريف بكتابه الجامع الصحيح، من حيث تسميته وسبب تأليفه، ويليه الوصف العام له، ثم مكانته العلمية وأهم معالم منهجه.

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام البخاري.

الفرع الأول: اسمه ونسبه ومولده ونشأته:

أولا: اسمه ونسبه:

هومُحَمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغُيرة بن بردزبه البُخَارِيّ، وبردزبه[1] بَجُوسِيّ مات على المجوسية، والمغيرة بن بردزبه أسلم على يدي يمان البخاري والي بُخارى، وهو أبو جد عبد الله بن مُحَمَّد المسندي[2]، حيث جاءت تسميته بالبخاري نسبة إلى بخارى[3].

كان والده "**إسماعيل بن إبراهيم**" تقيًّا عالمِا محدثًا، مشتهرًا بين الناس بحسن سلوكه وورعه[4]، أما والدته فقد كانت عابدة كثيرة الدعاء، تقية صالحة، تدعو الله كثيرًا بأن يرد بصر ولدها، حتى

---

[1] بردزبه: بفتح الباءِ وكسر الدال المهمَلَةِ وسكون الزاي وفتح الباءِ، معْناها: الزَّرَّاعُ، أنظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: مُحَمَّد نعيم العرقسُوسي(ط:8؛ بيروت- لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1426هـ/ 2005م)، ص60.

[2] ينظر: ابن منظور الإفريقي، مختصر تاريخ دمشق: تحقيق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، مُحَمَّد مطيع، ج22 (ط:1؛ دمشق- سوريا: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، 1402هـ/1984م)، ص22_ 23.

[3] ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: حسان عباس،ج4 (ط؛1؛ بيروت: دار صادر، 1971م)، ص191.

[4] انظر: ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، ج1 (ط:1؛ دمشق- سوريا: دار النوادر، 1429هـ/ 2008م)، ص54- 55.

رأت في المنام إبراهيم الخليل عليه السلام فقال لها: يا هذه قد رد الله على ابنك بصره لكثرة بكائك أو كثرة دعائك، وقد رد الله عليه بصره[1].

ثانيا: مولده ونشأته:

ولد الإمام البخاري يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر شوال سنة أربع وتسعين ومائة (194هـ)[2].

بعد أن عرفنا من أحوال والدي البخاري، من هنا أستطيع القول أن الإمام البخاري، تربى ونشأ في بيت له حظ وافر من التقى والعلم، فأبوه كان صاحب علم وإيمان، إذ أن أمه كانت على شاكلة زوجها في الصلاح والورع، حيث كان لأسرته الأثر العظيم في صلاحه وحبه للعلم، ولكن شاء الله بحكمته، أن ينشأ الإمام البخاري يتيمًا، إذ توفي والده وهو صغير، فقد سخر الله له أمًّا صالحة كانت خير عوض عما فقده من رعاية الأب، فتولت أمه تربيته، ورعايته، وتعليمه، إذ أنها كانت معروفة بكثرة العبادة، وهذا ما ظهر جليًّا بشكل واضح على فكر الإمام البخاري وميوله لحفظ الحديث من صغره[3]، حيث قال وراق البخاري: "قلت لأبي عبد الله: كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟ قال: "ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب"[4].

[1] انظر: مختصر تاريخ دمشق، مرجع سابق: نفس الجزء والصفحة، وأنظر: هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي، كرامات أولياء الله عز وجل، تحقيق: أحمد سعد الحمان (ط:1؛ الرياض: دار طيبة، 1412هـ)، ص247.

[2] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج2(د.ط؛ بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت) ص6.

[3] انظر: نوال باسعد، منهج الإمام البخاري في تراجم أبواب صحيحه، (ط:1؛ لا.م: أضواء المعرفة، 1442هـ/2021م)، ص24- 25. وعبد المحسن العباد البدر، الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح (ط:2؛ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ع:4، ربيع الثاني 1390هـ)، ص32.

[4] انظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج52 (لا.ط: لا.م، ناشر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ/ 1995م)، ص57.

الفرع الثاني: شيوخه وتلاميذه ووفاته.

أولا: شيوخه:

كان للإمام البخاري رحلات كثيرة في طلب العلم، حيث كانت هذه الرحلات خارج وداخل البلاد من أجل الالتقاء بالشيوخ الكبار والعلماء لطلب علم الحديث، إذ كانت الرحلة سببًا في تعدد وكثرة شيوخه، حيث أصبح من الصعب حصر شيوخه وعدهم، قال الإمام البخاري: "كتبت عن ألف شيخ أو أكثر عن كل واحد منهم عشرة آلاف وأكثر ما عندي حديث إلا أذكر إسناده"[1].

وسأذكر بعضًا من شيوخ بلاده والبعض الآخر من شيوخه خارج بلاده.

أ- شيوخه من بلاده:

- سمع ببخارىٰ[2] من مُحَمَّد بن سَلاَمِ بن الفرج السُّلَمِيُّ مولاهم الإمام، الحافظ، الناقد، أبو عبد الله السلمي مولاهم، البخاري، البيكندي، كان من أوعية العلم، وأئمة الأثر، ولد مُحَمَّد بن سلام في الليلة التي توفي فيها سفيان الثوري سنة (161هـ)، ومات في سابع صفر، سنة خمس وعشرين ومائتين(225هـ)[3].
- سمع ببخارىٰ من المسندي أبو جعفر عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الله بن جعفر بن اليمان الجعفي مولاهم البخاري الحافظ الحجة الملقب بالمسندي؛ لاعتنائه بالأحاديث المسندة، ومات في ذي القعدة سنة تسع وعشرين ومائتين (229هـ)[4].

---

[1] تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود مُحَمَّد الطناحي، عبد الفتاح مُحَمَّد الحلو، ج2 (ط:2؛ لا.م: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1413هـ)، ص 222.

[2] بخارىٰ: مدينة عظيمة مشهورة بما وراء النهر قديمة طيبة، بينها وبين سمرقند سبعة أيام وسبعة وثلاثون فرسخًا، ولم تزل بخارىٰ مجمع الفقهاء ومعدن الفضلاء ومنشأ علوم النظر. انظر: زكريا القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، (لا.ط؛ بيروت: دار صادر، د.ت) ص510.

[3] شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ج10(ط:3؛ لا.م: مؤسسة الرسالة، 1405هـ/1985م)، ص628- 630.

[4] شمس الدين الذهبي، تذكرة الحفاظ، تحقيق: زكريا عميرات، ج2 (ط:1؛ بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، 1419هـ/1998م)، ص59.

ب- شيوخه من خارج بلاده:

- سمع بنيسابور[1] من إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن مطر الحنظلي أبو يعقوب المروزي ابن راهويه، وهو أحد أئمة الدين وأعلام المسلمين الجامع بين الفقه والحديث والورع والتقوى نزيل نيسابور وعالمها، ولد سنة إحدى وستين (161هـ)، وقيل سنة ست وستين ومائة (166هـ)، وسمع من عبد الله بن المبارك، ولكنه ترك الرواية عنه لكونه لم يتيقن الأخذ عنه، وتوفي ليلة نصف شعبان سنة ثمان وثلاثين ومائتين(238هـ)[2].
- وبالكوفة[3] من أبي نعيم الفضل بن دكين، ولد سنة ثلاثين ومائة (130هـ) سمع الأعمش وغيره من التابعين، وكان حافظا متقنا ثبتا، ومات سنة ثماني عشرة ومائتين(218هـ)[4].

ثانيًا: تلاميذه:

روى عن الإمام البخاري خلق كثير، من الصعب جدا عدهم وحصرهم في عدد معين، لأن كل من أخذ عنه واستفاد منه فهو تلميذه، وهذا يدل على مكانة البخاري العلمية الراقية في عصره، لذلك قصده التلاميذ للرواية عنه والأخذ من علمه[5]، قال أبو علي صالح بن مُحَمَّد

[1] نيسابور: بفتح أوله، والعامة يسمونه نشاوور، وهي مدينة من مدن خراسان، ذات فضائل حسنة وعمارة، كثيرة الخيرات والفواكه والثمرات، إذ أنها كانت مجمع العلماء ومعدن الفضلاء، حيث كانت نيسابور من أحسن بلاد الله وأطيبه، انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5 (لا.ط؛ بيروت: دار الفكر، د.ت)، ص331. وانظر: آثار البلاد وأخبار العباد، مرجع سابق، ص473.

[2] طبقات الشافعية الكبرى، المرجع السابق، ج2، ص83- 88 .

[3] الكوفة: هي المدينة المشهورة التي مصرها الإسلاميون بعد البصرة بسنتين، وإحدى أمّهات البلاد العراقيّة، وهي مثوى الصحابة والتابعين، ومنزل العلماء والصالحين.: أنظر: آثار البلاد وأخبار العباد مرجع سابق: ص250. وابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار)، ج2 (لا.ط؛ الرباط: أكاديمية المملكة المغربية، 1417هـ)، ص54.

[4] أبو حاتم الدارمي، مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، حققه ووثقه وعلق عليه، مرزوق علي إبراهيم، (ط:1؛ المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1411هـ/ 1991م)، ص2.

[5] منهج الإمام البخاري في تراجم الأبواب، مرجع سابق، ص36.

البغدادي: "كان مُحَمَّد بن إسماعيل يجلس ببغداد وكنت استملي له ويجتمع في مجلسه أكثر من عشرين ألفا"[1]، ومن أبرزهم:

- **الإمام مسلم**:أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، من بني قشير، إمام أهل الحديث، صاحب الصحيح، توفي عشية الأحد، ودفن يوم الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين،(261هـ)[2].
- **الإمام الترمذي**: أبو عيسى مُحَمَّد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السكن السلمي الترمذي الضرير الحافظ صاحب "الجامع"، أحد الأئمة الحفاظ المبرزين، مات بالترمذ ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومئتين (279هـ)[3].
- **الإمام ابن خزيمة**: أبو بكر مُحَمَّد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، الحافظ الكبير الثبت إمام الأئمة شيخ الإسلام،

وحدث عن الشيخان خارج صحيحيه، ومات في ذي القعدة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة عن نحو تسعين (311هـ)[4].

ثالثًا: وفاته:

توفي الإمام البخاري ليلة السبت عند صلاة العشاء ليلة الفطر، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر يوم السبت لغرة شوال من سنة ست وخمسين ومائتين (256هـ)[5].

[1] تاريخ بغداد، مرجع سابق: ج2، ص20.

[2] انظر: يحي بن شرف النووي، تهذيب الأسماء واللغات، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، ج2 (لا.ط؛ بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، د.ت)، ص89- 92.

[3] انظر: أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ج26 (ط:1؛ بيروت: مؤسسة الرسالة، 1400هـ/ 1980م)، ص250_ 252.

[4] جلال الدين السيوطي، طبقات الحفاظ، (ط:1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1403هـ)، ص 313.

[5] تاريخ بغداد: مرجع سابق: ج2، ص 6.

الفرع الثالث: ثناء العلماء عليه ومؤلفاته.

أولًا: ثناء العلماء عليه:

وصل الإمام البخاري إلى مكانة علمية فريدة، وأثنى عليه كل من شيوخه وتلاميذه، وعلمائه وحفاظ الحديث، واعترفوا بعمله وفضله.

أ- ثناء شيوخه عليه:

- **قال أحمد بن حنبل:** " انتهى الحفظ إلى أربعة من خراسان أبو زرعة الرازي ومُحَمَّد بن إسماعيل البخاري وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي والحسن بن الشجاع البلخي"[1]. "ما أخرجت خراسان مثل مُحَمَّد بن إسماعيل"[2].
- **قال إسحاق بن راهويه:** "يا معشر أصحاب الحديث انظروا إلى هذا الشاب واكتبوا عنه فإنه لو كان في زمن الحسن بن أبي الحسن لاحتاج إليه الناس لمعرفته بالحديث وفقهه"[3].
- **قال أبو الحجاج المزي:**" الحافظ صاحب الصحيح إمام هذا الشأن والمقتدى به فيه والمعول على كتابه بين أهل الإسلام"[4].

ب- ثناء أقرانه عليه:

- **قال مسلم بن الحجاج:** "دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله"[5].
- **قال أبو عيسى الترمذي:** "كان مُحَمَّد بن إسماعيل عند عبد الله بن منير، فلما قام من عنده، قال: يا أبا عبد الله جعلك الله زين هذه الأمة. قال أبو عيسى استجيب له فيه"[6].

[1] تهذيب الكمال، مرجع سابق:ج6، ص174.

[2] تهذيب الأسماء واللغات، مرجع سابق: ج1، ص68.

[3] تاريخ بغداد، مرجع سابق: ج2، ص27.

[4] تهذيب الكمال، مرجع سابق: ج24، ص431.

[5] مختصر تاريخ دمشق، مرجع سابق: ج24، ص288.

[6] شمس الدين الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، ج6 (ط:1؛ لا.م: دار دار الغرب الإسلامي، 2003م)، ص140.

- **قال عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي:** " يقول قد رأيت العلماء بالحرمين والحجاز والشام والعراقين فما رأيت فيهم أجمع من أبي عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري قال"[1].

ثانيًا: مؤلفاته:

كان الإمام البخاري–رحمه الله– من أفذاذ العلماء الذين بارك الله في عملهم، ونفع بهم، وكان من أقدر الناس على التصنيف، وأعرفهم بالتأليف، حيث ترك لنا إنتاجًا علميًا غزيرًا يدل على علمه وتمكنه، وقد استفاد ممن قبله، واستفاد منه من جاء بعده فاقتدوا به في مصنفاته[2]، وكان من أهم مؤلفاته:

"كتاب الجامع الصحيح"، "كتاب التاريخ الكبير"، "كتاب التاريخ الأوسط"، "العلل"، "كتاب التاريخ الصغير"، "كتاب الأسماء والكنى"، "كتاب الضعفاء"، "كتاب السنن في الفقه"، كتاب الأدب المفرد"، "كتاب خلق أفعال العباد"، " القراءة خلف الإمام"، " كتاب المسند الكبير"، " التفسير الكبير"، "المبسوط"، "الوحدان"، "أسامي الصحابة"، "رفع اليدين في الصلاة"، " بر الوالدين"، "كتاب الفوائد"، المؤتلف والمختلف"[3].

[1] تاريخ دمشق، مرجع سابق: ج52، ص89.

[2] منهج الإمام البخاري في تراجم أبواب صحيحه، مرجع سابق، ص38– 39. وأبو بكر كافي، منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح (ط:1؛ لا.م: دار ابن حزم، 1422هـ/ 2000م)، ص53.

[3] كل هذه المصنفات ذكرها ابن حجر العسقلاني، في هدى الساري لمقدمة فتح الباري، تحقيق، شعيب الأرناؤوط أخرون، ج2 (ط:1؛ دمشق– الحجاز: دار الرسالة العالمية، 1434هـ/ 2013م)، ص554.

المطلب الثاني: التعريف بكاتبه الجامع الصحيح.

الفرع الأول: اسم الكتاب وسبب تأليفه.

أولا: اسم الكتاب:

يعتبر اسم الكتاب أمر مهم لدى الباحث في إعطاء فكرة عامة عن محتوى الكتاب، لذلك نجد أن الإمام البخاري كان بارعًا في تسميته لكتابه، وهذا يثبت قدرته العلمية ونبوغه الفكري، وقد أشار الإمام البخاري إلى تسميته- بالجامع الصحيح-، لكن اختلف بعض الأئمة المترجمون في ضبط هذه التسمية:

أ- منهم من سماه بـ (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله- ﷺ- وسننه وأيامه)[1]:

-كالإمام ابن الصلاح في كتابه المعروف بـ" **مقدمة ابن الصلاح**"[2]، والإمام العيني في كتابه "**عمدة القاري**"[3]، وشيخ الإسلام يحي بن شرف النووي في كتابه "**تهذيب الأسماء واللغات**"[4]، والعلامة سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقن في مقدمة شرحه لـ "**صحيح البخاري**" المسمى بـ "**التوضيح**"[5].

[1] عبد المحسن بن حمد العباد البدر، عشرون حديثا من صحيح البخاري دراسة أسانيدها وشرح متونها، (ط:1؛ المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 1409هـ)، ص13.

[2] ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق، عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين الفحل، (ط:1؛ لا.م: دار الكتب العلمية، 1423هـ/ 2002 م)، ص94.

[3] بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج1 (لا.ط؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، ص5.

[4] تهذيب الأسماء واللغات، مرجع سابق: ج1، ص73.

[5] التوضيح لشرح الجامع الصحيح، مرجع سابق:ج1، ص74 .

ب– ومنهم من سماه بـ(الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله – ﷺ– وسننه وأيامه)، بدون ذكر كلمة: (المختصر)، وكلمة: (حديث) بدلا من كلمة: (أمور)، وجاء ذلك في كتاب الحافظ ابن حجر: "**هدي الساري**" [1].

ثانيا: سبب تأليفه:

سبب تصنيفه لهذا الكتاب يعود إلى أمرين:

أولهما: ما وقع في نفس الإمام البخاري مما قيل في مجلس إسحاق بن راهويه، والدليل على ما قاله الإمام البخاري رحمه الله تعالى: "كنت عند إسحاق بن راهويه فقال لنا بعض أصحابنا لو جمعتم كتابا مختصرا لسنن النبي صلّى الله عليه وسلّم فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع هذا الكتاب يعني كتاب (الجامع) "[2].

ثانيهما: رؤيا في المنام تبين ما حمله القول السابق من تفكير وانشغاله بفكرةِ جمع ما صح عن الرسول ﷺ في مصنَّف واحد[3]، وهو ما وروي بالإسناد الثابت عن مُحَمَّد بن سليمان بن فارس قال سمعت البخاري يقول:« رأيت النبي– ﷺ– وكأني واقف بين يديه وبيدي مروحة أذب[4] بها عنه، فسألت بعض المعبرين»، فقال لي:« أنت تذب عنه الكذب فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح»[5].

[1] ابن حجر العسقلاني، هدى الساري لمقدمة فتح الباري، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، اعتنى بتحقيق هذا الجزء وتصحيحه: عادل مرشد وعامر غضبان، ج1(لا.ط؛ لا.م: لا.ن، د.ت)، ص11.

[2] تاريخ بغداد، مرجع سابق: ص8.

[3] رافع عطا الله عليان الصبيح، التراجم الخفية في كتاب المتواري على أبواب البخاري" دراسة وتحليل"، أطروحة دكتوراه، إشراف: علي توفيق، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم اللغة، 1436هـ/ 2015م، ص13.

[4] الذَّبُّ: الطَّرْدُ. وذَبَّ عَنْهُ يَذُبُّ ذَبًّا: دَفَعَ وَمَنَعَ، انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج1(ط:1؛ بيروت: دار صادر، د.ت)، ص380.

[5] عشرون حديثا من صحيح البخاري دراسة أسانيدها وشرح متونها، مرجع سابق: ص 13– 14.

الفرع الثاني: الوصف العام للكتاب ومكانته العلمية.

أولًا: الوصف العام للكتاب:

الكتاب خلا من مقدمة، وذكر ابن حجر تصانيف الأئمة من شيوخ البخاري، وشيوخ شيوخه وأهل عصره كمالك في "الموطأ " وعبد الرزاق في "المصنف" وأحمد في "المسند" وأبي داود في "السنن" إلى ما لا يحصى ممن لم يقدم في ابتداء تصنيفه خطبة، ولم يزد على التسمية، وهم الأكثر والقليل منهم من افتتح كتابه بخطبة[1].

بدأ صحيحه بكتاب: بدء الوحي، وأول حديث ابتدأ به هو حديث: «**إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**»[2]، وختم جامعه بكتاب: التَّوحيد، وآخر حديث أدرجه في مصنفه جاء فيه بأن أعمال بني آدم توزَن وأشارَ بذلك إلى أنه إنما يُتَقَبَّلُ منها ما كان بالنيَّة الخالصة لله تعالى، وهو حديث: «**كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ الْعَظِيمِ**»[3].

أطلق على أسماء الأبواب العامة اسم (كتاب) وربما قال (أبواب) وما أورده تحت ذلك (باب)، وترجم لكل كتاب بالأبواب المفضلة الدالة على دقة فهمه وغزارة فقه[4].

---

[1] مُحَمَّد الصباغ، الحديث النبوي مصطلحه، بلاغته،كتبه، (ط:4؛ بيروت- دمشق: لا.ن، 1401هـ/1981م)، ص366

[2] أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، تحقيق: مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، ج1 (كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله، برقم:1)، ن: دار طوق النجاة؛ بيروت: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي)، ط:1، 1422هـ، ص6.

[3] أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، (كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيامة، برقم: 7563)، ج9، ص162

[4] إندونيسيا حسون، منهج الإمام البخاري في الرواية عمن رمي بالبدعة ومروياتهم في الجامع الصحيح، بإشراف: غالب بن مُحَمَّد الحامضي، بحث للحصول على درجة الماجستير، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، 1423هـ/ 1324هـ، ج1، ص47.

أ- عدد كتبه وأبوابه:

قسم الإمام البخاري صحيحه إلى سبعةٍ وتسعين (97)كتابًا، وقسم كل كتاب من هذه الكتب إلى أبواب، ومجموع الأبواب يبلغ (3450) بابا مع اختلاف قليل في نسخ الأصول[1].

ب- **عدد أحاديثه:**

قال الإمام النووي- رحمه الله-:" وجملة ما في صحيح البخاري من الأحاديث المسندة سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا بالمكررة وبحذف المكررة أربعة آلاف[2]،

وقال الحافظ:" فجميع أحاديث الإمام البخاري بالمكرر سوى المعلقات[3]، والمتابعات[4]، على ما حررته وأتقنته سبعة آلاف وثلاث مئة وسبعة وتسعون حديثًا، فقد زاد على ما ذكروه مئةُ حديثٍ واثنان وعشرون حديثًا[5].

[1] شمس الدين الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ج1 (ط:1، بيروت- لبنان: دار إحياء التراث العربي، 1356هـ/1937م)، ص12.

[2] جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر مُحَمَّد الفاريابي، ج1 (لا.ط؛ لا.م: دار طيبة، د.ت)، ص109.

[3] المعلق: (هو الذي حذف من مبدأ إسناده واحد أو أكثر وقد أكثر منه البخاري في صحيحه، وقد يكون التعليق إما فيه جزم يفيد الحكم على من علق عنه، مثل قال ابن الصلاح، أو يأتي بصيغة غير صيغة الجزم بل صيغة التمريض)، انظر: الحسيني عبد المجيد هاشم، الإمام البخاري محدثا وفقيها، (لا.ط: القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، رقم الإيداع بدار الكتاب : 2566/ 82)، ص 145- 146.

[4] المتابعة: (هو موافقة الراوي غيره في رواية الحديث عن شيخ الأول أو من فوقه دون الصحابي)، انظر: المتابعات والشواهد دراسة تطبيقية على صحيح مسلم، صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي، رسالة ماجستير في الحديث، جامعة أو القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، المملكة العربية السعودية، 1428هـ/2007م، ص35.

[5] وقد ذكر الحافظ ابن حجر التفصيل في كتابه هدى الساري، ج2 (ط:1؛ دمشق- الحجاز، دار الرسالة العلمية 1434هـ/2013م)، ص508.

ثانياً: مكانة الكتاب العلمية:

يحتل صحيح البخاري مكانة علمية عالية ومرموقة ومتقدمة بين مصادر الكتب الحديثية، إذ أنه يعتبر عند أهل السنة والجماعة أصح الكتب الإسلامية المصنفة بعد كتاب الله وقد ذكر ذلك العديد من العلماء:

- **قال الإمام النووي:** "اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز: "الصحيحان" البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة"[1].
- **قال أبو جعفر العقيلي:** "لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وعلى بن المديني وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة

إلا في أربعة أحاديث..."[2].

- **قال شمس الدين الذهبي:** "وأما جامع البخاري الصحيح فأَجَلُّ كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى"[3].

[1] يحيى بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج1 (ط:2؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1392هـ)، ص14.

[2] انظر: هدى الساري، مصدر سابق، ج1، ص9.

[3] تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، مرجع سابق: ج6، ص 140.

الفرع الثالث: أهم معالم منهجه في صحيحه.

إن الكلام عن المنهج يعتبر من الأمور المهمة التي يجب معرفتها والكشف عنها، لذا سأحاول أن أقف على أهم ملامح منهج الإمام البخاري في صحيحه:

1- منهج الإمام البخاري في اختيار أحاديث صحيحه (شروطه في صحيحه):

للإمام البخاري ثلاثة شروط هي: شرطٌ عامٌ قد نص عليه، وشرطان آخران انفرد بهما عن غيره من الأئمة، أما الأول فقد شاركه فيه غيره.

أ- شرط الصحة العام:

هو أن تتوفر في كل حديث يخرجه في صحيحه شروط الصحة المعروفة، وهي ثقة الرواة، والاتصال فيما بينهم، وخلو الحديث من الشذوذ والعلل، إذ عُرفت هذه من خلال تسميته كتابه "بالجامع المسند الصحيح المختصر من حديث رسول الله- ﷺ- وسننه وأيَّامه"[1].

ب- شرطه في اتصال السند:

اللقاء: وهو أن يكون الراوي ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة واحدة، وطريق ثبوت اللقاء عنده يدور على التصريح بالسماع كـ (سمعته)، و(حدثني)، و(أخبرني) أو بصيغة ظاهرة في السماع كـ (عن) أو (أن فلانًا) قال هذا في غير المدلس الثقة؛ لأنه لا يقبل منه إلا الصيغة الصريحة في السماع[2].

ت- شرطه في الرجال:

يعتبر هذا الشرط من أهم الأسباب التي جعلت صحيح الإمام البخاري مقدما على غيره من كتب الحديث، إذ أن شرط الإمام البخاري في الرجال أن يخرج من حديث أهل الطبقة الأولى في الأصول، وقد يُخرج من أحاديث أهل الطبقة الثانية في المتابعات والشواهد[3].

---

[1] علي نايف البقاعي، مناهج المحدثين العامة والخاصة، (ط:1؛ بيروت- لبنان: دار الشباب الإسلامية، 1424هـ/2003م)، ص96.

[2] منهج الإمام البخاري في تراجم أبواب صحيحه، مرجع سابق: ص52.

[3] انظر: مناهج المحدثين العامة والخاصة، مرجع سابق: ص 93.

2- الصناعة الفقهية الدقيقة وتتجلى في عدد من الخصائص:

أ- تكراره للأحاديث وتقطيعه لها واختصارها: لقد جرى الإمام البخاري في صحيحه على تكراره لبعض الأحاديث وتقطيعه لها، واختصارها في الأبواب المختلفة بحسب ما يستخرج منها بحس استنباطه وغزارة فقهه[1].

- **تكرار الحديث:** إن تكرار الحديث عند الإمام البخاري تعد ظاهرة واضحة في كتابه الجامع الصحيح، وله فيها منهج فريد، وأسلوب مميز في العرض والطرح والهدف، فالتكرار هو إعادة متن الحديث الواحد في أكثر من باب مع حرصه على تقديم فائدة جديدة سندًا أو متنًا أو في كليهما[2].

- **اختصار الحديث:** هو أن يروي المحدث بعض الحديث ويحذف البعض الآخر[3].
- **تقطيع الحديث:** أن البخاري استنبط فقه كتابه من أحاديثه فاحتاج أن يقطع المتن الواحد إذا اشتمل على عدة أحكام ليورد كل قطعة منه في الباب الذي يستدل به على ذلك الحكم الذي استنبط منه لأنه لو ساقه في المواضع كلها برمّته لطال الكتاب[4].
- **رواية الأحاديث بالمعنى:** قد يروي بعض الأحاديث بالمعنى[5]، حيث قال أُحَيْدُ بن أبي جعفر والي بخارى: (قال مُحَمَّد بن إسماعيل يومًا: رب حديثٍ سمعته بالبصرة كتبته بالشام،

---

[1] مُحَمَّد بن مُحَمَّد أبو شهبة، إعلام المحدثين، (لا.ط؛ مصر، مركز كتب الشرق الأوسط، 1381هـ/ 1962م)، ص125-126.

[2] منهج الإمام البخاري في تراجم أبواب صحيحه، مرجع سابق: ص257.

[3] نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، (ط:3؛ دمشق-سورية: دار الفكر، 1418هـ/1997م)، ص231.

[4] ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ج1 (ط:1؛ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1404هـ/1984م)، ص282.

[5] ماهر بن ياسين الفحل، إبراز صنعة الحديث في صحيح البخاري واجب الوقت، (لا.ط؛ لا.م: مكتبة أهل الحديث، د.ت)، ص72.

ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر، قال: فقلت له يا أبا عبد الله بكماله؟ قال: فسكت)[1].

ب- صنعته في التراجم: اشتهر عند العلماء أن فقه الإمام البخاري في تراجمه وذلك لما امتاز به من دقة في وضع العناوين، وما أودعه فيها من فقه وعلم، وبما اشتملت عليه من دقة في الاستنباط وكثرة الفوائد، إذ تنوعت هذه التراجم بحسب ظهور دلالتها على أحاديث الباب وخفائها إلى تراجم خفية وتراجم ظاهرة وتراجم مرسلة، حيث كان للإمام البخاري مسالك متعددة يستعملها في صوغ هذه التراجم وشحنها باجتهادات فقهية[2].

3-منهج البخاري في ترتيب أحاديثه: ليس للإمام البخاري منهج مطرد في ترتيب أحاديث الباب الواحد، بل كان ترتيبُ أحاديث الباب في كل مرة يخضع لغرض معين.

فقد يورد الإمام البخاريّ الحديث لتسمية راوٍ، أو لتنبيه على زيادة في الرواية، أو لأجل تصريح راوٍ بالسماع من راوٍ آخر، أو لبيان نسخ حكم، أو غير ذلك[3].

4- جمع الإمام البخاري صناعة الحديث وصناعة الفقه في كتابه الصحيح، وكلا الصناعتين تظهر جلية عند الإمام البخاري لمن تأمل الصحيح، وتبويبه يدل على فقه واسع وذكاء مفرط[4].

---

[1] تاريخ بغداد، مرجع سابق: ج2، ص 322..

[2] راجع الكتابين المؤلفين في مناهج المحدثين:

1. ياسر الشمالي، الواضح في مناهج المحدثين، (ط:2؛ عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2006م)، ص111.
2. علي نايف البقاعي، مناهج المحدثين العامة والخاصة، مرجع سابق: ص 180.

[3] انظر: مرجع نفسه: ص116.

[4] إبراز صنعة الحديث في صحيح البخاري، مرجع سابق: ص93.

وفي ختام هذا المبحث اتضح لي أن من أسباب تفوق الإمام البخاري في حياته العملية والعلمية هي: أسرته التي ربته وجعلت منه عالما، وصدقه وإخلاصه في العبادة، وعلو همته، والذكاء الذي وهبه الله إيّاه، إذ أنه تلقى تعليمه على شيوخ وعلماء داخل وخارج بلاده، فكل هذا جعل منه محدثا وفقيها، فألف العديد من الكتب في شتى العلوم، من أشهرها "الجامع الصحيح"، وكان له دوافع ومنهج معين في تأليفه له، إذ أُلفت عليه دراسات وبحوث كثيرة في محتوى هذا الكتاب، ومنهم بحثي المتواضع الذي فيه جزء بسيط للتعريف بكتابه الجامع فاكتفيت ببيان أهم المعالم، وبالرغم من أنها غير كافية في استيفاء ترجمة للإمام البخاري وصحيحه الجامع، لأنه يحتاج إلى مزيد من التطويل، وهذا ليس مقصدي في الدراسة.

المبحث الثاني: الرواية بالمعنى: مفهومها وصورها وحكمها وشروطها وأغراض الإمام البخاري من إيرادها في صحيحه.

المطلب الأول: مفهوم الرواية بالمعنى وصورها .

الفرع الأول: مفهوم الرواية بالمعنى.

الفرع الثاني: صور الرواية بالمعنى من خلال الجامع الصحيح .

المطلب الثاني: حكمها.

الفرع الأول: مذاهب العلماء في حكم الرواية بالمعنى.

الفرع الثاني: مذهب الإمام البخاري في حكم الرواية بالمعنى.

المطلب الثالث: شروطها وأغراض الإمام البخاري من إيرادها في صحيحه.

الفرع الأول: شروطها.

الفرع الثاني: أغراض الإمام البخاري من إيراد الرواية بالمعنى في صحيحه

المبحث الثاني: الرواية بالمعنى: مفهومها، وصورها وحكمها، وشروطها، وأغراض الإمام البخاري من إيرادها في صحيحه.

تتطلب دراسة مسألة (الرواية بالمعنى) بيان المصطلحات التالية: الرواية، والمعنى، ثم التعريف بالرواية بالمعنى كمركب، ثم تطرقت إلى حكمها عند العلماء بصفة عامة، وعند الإمام البخاري بصف خاصة، وأرفقت الشروط بأغراض الإمام البخاري من إيراده للرواية بالمعنى في صحيحه.

المطلب الأول: مفهوم الرواية بالمعنى وصورها.

الفرع الأول: تعريف الرواية

أولا: في اللغة:

قال الجوهري: "ورويت الحديث، والشعر رواية فأنا راو، في الماء، والشعر والحديث، من قوم رواة.... ورويته الشعر تروية، أي حملته على روايته"[1].

ونقل هذا المعنى في لسان العرب[2].

وجاء في المصباح المنير: ومنه يقال: رويت الحديث إذا حملته ونقلته، ويعدى بالتضعيف فيقال: رويت زيدا الحديث وبينى للمفعول فيقال: روينا الحديث[3].

وجاء في أسس البلاغة: ومنه قولهم: هو رواية الحديث، وروى الحديثَ: أي: حَمَله؛ ومن قولهم: البعير يروي الماء أي يحمله، وروى عليه الكذب: كذب عليه، وفلان لا يروى عليه كذب. ورويته الحديث: حملته على روايته، وتقول: التعلم عطشان ما يرويه، إلا من يرويه[4].

---

[1] انظر: حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ج6 (ط:4؛ بيروت: دار العلم للملايين،1407هـ/ 1987م)، ص2364، مادة (روى).

[2] انظر: لسان العرب، مرجع سابق: ج14، ص348، مادة (روى).

[3] انظر: مُحَمَّد بن علي الفيومي ثم الحموي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ج1 (لا.ط؛ بيروت: المكتبة العلمية، د.ت)، ص246، مادة (روى).

[4] انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: مُحَمَّد باسل عيون السود، ج1 (ط:1؛ بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، 1419هـ/ 1998م)، ص398، مادة (روى).

من هنا يتبين أن معنى الرواية في اللغة تطلق على هذه المعاني: رواية الماء، والشعر، والحديث، النقلُ والحملُ أو الإسقاء والإرواءُ بالماء.

ثانيا: في اصطلاح:

يقصد بها نقل الحديث والإحاطة بطرق أسانيده وضبط الألفاظ في المتن والسند، وتحقيق الأسماء وكل ما يعود إلى نقل الحديث مضبوطا عمن يروى عنه، دون البحث في أحوال الرواة والمتن، ذلك البحث الموصل إلى الحكم على مرتبة الحديث في درجات الصحة والضعف[1].

ـ في اصطلاح المحدثين:

"نقل السنة ونحوها وإسناد ذلك إلى من عزي إليه بتحديث أو إخبار أو غير ذلك"[2].

"حملُ الحديث ونقله وإسناده إلى من عُزِيَ إليه بصيغة من صِيغ الأداء"[3].

الفرع الثاني: تعريف المعنى.

أولا: في اللغة:

يطلق المعنى في اللغة على معان متعددة، جمعها ابن فارس، فقال: "العين والنون والحرف المعتل أصول ثلاثة: الأول: القصد للشيء..، والثاني: دال على خضوع وذل، والثالث: ظهور شيء وبروزه"[4].

المعنى الأقرب والمناسب للمعنى الاصطلاحي هما المعنيان: الأول، والثالث؛ ووجه مناسبتهما: أن القصد الذي يبرز ويظهر في الشيء إذا بُحِث عنه، يقال: هذا معنى الكلام ومعنى الشعر، أي الذي يبرز من مكنون ما تضمنه اللفظ[5].

---

[1] الحديث النبوي مصطلحه- بلاغته- كتبه، مرجع سابق: ص183.

[2] انظر: تدريب الراوي ، مرجع سابق: ج1، ص26.

[3] منهج النقد في علوم الحديث، مرجع سابق: ص188. معنى (حمله ونقله): أي تلقيه ثم تبليغه، فمن لم يبلغ شيئا لا يكون راويًا، معنى (وإسناده إلى من عزي إليه): أني نسبته إلى قائله. نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص188. مرجع نفسه(من تهميش الصفحة).

[4] انظر: معجم مقاييس اللغة، مصدر سابق: ج4، ص146، مادة: (عني).

[5] انظر: مرجع نفسه: ج4، ص 148- 149.

ثانيا: في الاصطلاح:

ما يفهم من اللَّفْظ[1].

تعريف الرواية بالمعنى:

هو أن يؤدي الراوي مرويه بألفاظ من عنده كُلاً أو بعضًا، مع المحافظة على المعنى بحيث لا يزيد فيه شيئا ولا ينقص منه شيئا، ولا يحرف ولا يبدل[2]، أو (هو تصرف الراوي بالحديث دون إحالة معناه) فتصرف الراوي يشمل جميع صور الرواية بالمعنى [3].

الفرع الثالث: صور الرواية بالمعنى من خلال الجامع الصحيح.

الصورة الأولى: إبدال لفظ بأخر مرادف له في المعنى (ترادف بين لفظين).

التعريف: هو عبارة عن اتحاد في المفهوم، وقيل: هو توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد، إذ يمكن أن يبدل لفظ بآخر مرادف له بالمعنى[4].

ويمكن القول بأن ترادف ألفاظ الحديث: هو تقارب ألفاظه بالمعنى على أن لا يغير الاختلاف اليسير بين الألفاظ بالمقصد الشرعي والثمرة العلمية للحديث[5].

---

[1] انظر: الكفوي، كتاب الكليات، تحقيق: عدنان درويش- مُحَمَّد المصري، (لا.ط؛ بيروت: مؤسسة الرسالة 1419هـ/ 1998م)، ص842.

[2] أبو شُهبة، مُحَمَّد بن مُحَمَّد، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، (لا.ط؛ لا.م: دار الفكر العربي، د.ت). ص40.

[3] انظر: دعاء خليل القصراوي و أ.د أمين مُحَمَّد القضاة أثر الرواية بالمعنى على الاحاديث المرفوعة في صحيح البخاري (دراسة تطبيقية من كتاب الوضوء إلى كتاب التيمم)، مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية بغزة، ع 26، ص6.

[4] انظر: الجرجاني، التعريفات، ت: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط1، 1403هـ/1983م، ن: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ص56. وأثر الرواية بالمعنى على الأحاديث المرفوعة، مرجع سابق: ص7.

[5] انظر: ولاء صباح توفيق، أثر الترادف اللغوي في رواية الحديث بالمعنى، ، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، قسم علوم القرآن، القرآن، ع4، ص 54.

الصورة الثانية: شك الراوي في ألفاظ الحديث

التعريف: هو تردد الراوي في اللفظ المسموع ولكي يبرئ ذمته ينقل اللفظتين ويشير لهذا التردد بحرف " أو"[1]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن يروي الراوي الحديث ثم يذكر ما يشعره بالشك، بتصريح من الراوي نفسه، أو أن ينص أحد الأئمة على أنه شك، أو بالاستقراء والتتبع، أو بالقرائن الدالة على وجود الشك كهذه الألفاظ: (أحسب، أرى، أشك، أظنه...غيرهم)[2].

الصورة الثالثة: الاختصار.

العلاقة بين المتن والاختصار وهي: أن المتن هو محل الاختصار، فهو من باب إضافة الصفة إلى موصوفها، من هنا نستطيع أن نعرف (اختصار المتن) باعتباره لقبا عند أهل الحديث.

تعريف اختصار المتن باعتباره لقبًا عند أهل الحديث: لاختصار المتن عند المحدثين صورتان:

- حذف بعض المتن والإتيان ببعضه الآخر على المعنى.
- حذف بعض المتن والإقصار على بعضه الآخر بلفظه[3].

[1] الرواية بالمعنى في الحديث النبوي وأثرها في الفقه الإسلامي، مرجع سابق: ص138.

[2] انظر: أثر شك الراوي في قبول الحديث أو رده– (دراسة تطبيقية)، مرجع سابق: ص(127- 146).

[3] انظر: مُحَمَّد صابر الحنبرجي، المشرف: باسم فيصل الجوابرة، اختصار المتن ومنهج الإمام البخاري فيه من خلال كتابه (الجامع الصحيح)، أطروحة دكتوراه في الحديث النبوي الشريف، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 3/ 2010/05، ص14.

– صلة الاختصار بالرواية بالمعنى:

يمكن القول أن الراوية بالمعنى والاختصار بينهما رابط مشترك وهو أن الراوي لم يحدث بالحديث كما سمعه بلفظ من شيخه، بل تصرف في لفظه بما يؤدي معناه[1].

فالرواية بالمعنى أعم من اختصار الحديث والاختصار من فروع الرواية بالمعنى[2]؛ لأن العلاقة بين الرواية بالمعنى وبين اختصار المتن هي علاقة عموم وخصوص، فالرواية بالمعنى لا يلزم منها حذف بعض المتن، بينما يستلزم الاختصار حذف البعض[3].

الصورة الرابعة: التعليق.

التعريف: هو أن يحذف من أول الإسناد راوٍ فأكثر على التوالي ولو إلى آخر الإسناد، إذ يعتبر التعليق أحد أساليب الإمام البخاري في نقد الأسانيد والمتون، حيث وجِدَ أن الإمام البخاري قد علق بعض الألفاظ المروية بالمعنى خارج الصحيح؛ في إشارة منه أنها مروية بالمعنى، أو أنها ليست على شرطه[4].

سيأتي إن شاء الله في المبحث الأخير ذكر نموذجين لكل صورة.

---

[1] السعود، سليمان بن عبد الله، أثر اختصار متن الحديث في الاستنباط: دراسة نظرية تطبيقية، مجلة العلوم الشرعية، بحث محكم في جامعة القصيم (السعودية)، مج9، ع1، 2015، ص81.

[2] انظر: مجتبى محمود بني كنانة، اختصار الحديث وصلته بعلم العلل وأثره في نشوء الإشكال بين الروايات، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، يونيو2015، كلية الشريعة وأصول الدين- جامعة نجران- المملكة العربية السعودية، مج12، ع:1، ص 278- 279.

[3] انظر: مُحَمَّد صابر، اختصار المتن ومنهج الإمام البخاري فيه من خلال كتابه الجامع الصحيح، أطروحة دكتوراه في الحديث النبوي الشريف، قدمت في الجامعة الأردنية في عمان، كلية الدراسات العليا، 2010م، ص 24.

[4] الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، مرجع سابق: ص 88. وينظر: أثر الرواية بالمعنى، مرجع سابق: ص13.

المطلب الثاني: حكمها.

الفرع الأول: مذاهب العلماء في حكم الرواية بالمعنى:

وقد اختلف أهل العلم في رواية الحديث بالمعنى على أقوال، ويمكن إجمالها في مذهبين رئيسيين: منهم القائلون بمنع رواية الحديث بمعناه مطلقا، ومنهم القائلون بجواز رواية الحديث بمعناه ولكن بشروط يجب توفرها[1].

أولا: مذهب القائلون بعدم جواز الرواية بالمعنى وأدلتهم:

قالت طائفة من السلف وأهل التحري في الحديث: لا تجوز الرواية بالمعنى، بل يجب تأدية اللفظ بعينه، من غير تقديم ولا تأخير، ولا زيادة ولا حذف، ولم يفصلوا بين العالم بمعنى الكلام وموضوعه وما ينوب منه مناب بعض وما لا ينوب منابه."[2].

وذهب بعض القائلين بهذا القول إلى التشديد، فلم يجيزوا إبدال حرف بآخر وإن كان معناهما واحد، ولا تقديم كلمة على أخرى وإن كان المعنى ذلك لا يختلف، ولا تثقيل خفيف أو تخفيف ثقيل ونحو ذلك، ولو خالف اللغة الفصيحة[3].

أدلة أصحاب هذا القول:

وقد استدلوا بعدة أدلة لا تجوّز رواية الحديث بالمعنى، فمن ذلك:

- حديث ابن مسعود: قال: رسول الله- ﷺ-: «نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ، فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»[4].

---

[1] انظر: عبد المجيد بيرم، الرواية بالمعنى في الحديث النبوي وأثرها في الفقه الإسلامي، راجعه: نورالدين عتر، (ط:1؛ سوريا- دمشق: دار العلوم والحكم، 1424هـ/ 2004م)، ص43.

[2] الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، (لا.ط؛ المدينة المنورة: المكتبة العلمية، د.ت)، ص 198.

[3] انظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر، مرجع سابق، ج2، ص684.

[4] أخرجه الإمام الترمذي في سننه، تحقيق: بشار عواد معروف، ج4 (أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، برقم: 2657)، دار الغرب الإسلامي، بيروت: لا.ط؛ 1998م، ص331.

- أن من قام بتبديل لفظ مكان لفظ آخر يخاف عليه من الدخول في الوعيد، حيث عزى للنبي ﷺ لفظا لم يقله[1].
- حديث أبي أمامة: قال: قال رسول الله – ﷺ–: «مَنْ حَدَّثَ حَدِيثًا كَمَا سَمِعَ، فَإِنْ كَانَ صِدْقًا وَبِرًّا فَلَهُ، وَإِنْ كَانَ كَذِبًا فَعَلَى مَنِ ابْتَدَأَهُ»[2].

ثانيا: مذهب القائلون بجواز الرواية بالمعنى وأدلتهم:

إن من كان عالما عارفا بالألفاظ وباللغة خبيرا بما يحيل معانيها بصيرا بمقادير التفاوت بينها، قاطعا بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلغه وتحققه وعَرف القائم من اللفظ مقام غيره، وكان أهل الدراية والعلم في ذلك يجوز له رواية الحديث بالمعنى[3].

تجوز رواية الحديث بالمعنى للعالم بمواقع الخطاب ومعاني الألفاظ ومدلولاتها عالما بما يحيل المعنى، وهذا ما عليه الجمهور– على خلاف بينهم في بعض الشروط والتفاصيل– إذا كان الناقل قاطعا بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلغه[4]، و أما إن كان عن ظن فلا خلاف في المنع فإنه لا يتعين استواء ظن الناس، فقد يظن إنسان شيئًا ويظن آخر غيره [5].

وذهب إلى هذا القول: أنس بن مالك، أبو الدرداء،، وجماعة من التابعين يكثر عددهم، منهم الحسن البصري، والشعبي.. .وغيرهم[6].

---

[1] انظر: شمس الدين السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، ج1(ط:1؛ لبنان: دار الكتب العلمية، 1403هـ)، ص 351.

[2] أخرجه الخطيب في الكفاية علم الرواية، مرجع سابق: ص171.

[3] إبراهيم أمين الجاف الشهرزوري البغدادي، مناهج المحدثين في نقد الروايات التاريخية للقرون الهجرية الثلاثة الأولى، ج1 (لا.ط؛ دبي: دار القلم، 2014)، ص 234.

[4] انظر: فتح المغيث شرح ألفية الحديث، مرجع سابق: ج2، ص242.

[5] الرواية بالمعنى في الحديث النبوي أثرها في الفقه الإسلامي، مرجع سابق: ص54.

[6] الحديث النبوي، مصطلحاته، بلاغته، كتبه، مرجع سابق: ص 175.

أدلة أصحاب هذا القول:

وقد استدلوا بعدة أدلة تجوّز رواية الحديث بالمعنى، فمن ذلك:

- قال الحسن البصري- رحمه الله-: «بأن الله يقص قصص القرون السالفة بغير لغاتها»[1].
- قول الرسول- ﷺ-:« **إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَؤُوا مِنْهُ مَا تَيَسَّرَ**»[2].
- وقال ابن حجر رحمه الله: "أما الرواية بالمعنى؛ فالخلاف فيها شهير، والأكثر على الجواز أيضا، ومن أقوى حُججهم الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى فجوازه باللغة العربية أولى"[3].
- كذلك قال الرامهرمزي: " ومن الحجة لمن ذهب إلى هذا المذهب: أن الله تعالى قد قص من أنباء ما قد سبق قصصًا، كرر ذكر بعضها في مواضع بألفاظ مختلفة، والمعنى واحد، ونقلها من ألسنتهم إلى اللسان العربي، وهو مخالف لها في التقديم والتأخير، والحذف والإلغاء، والزيادة والنقصان وغير ذلك[4].

المذهب الراجح:

وبعد عرض هذين المذهبين فيما يتعلق بالرواية بالمعنى فلا شك أن ما ذهب إليه الجمهور هو الصواب، وقد وقعت الرواية بالمعنى من أعلم الناس بعد الرسول- ﷺ- وهم الصحابة ومن بعدهم، ولكنهم جعلوا لهذا الجواز قيودًا في حالة الضرورة، وذلك فيما إذا لم يستحضر الراوي

---

[1] انظر: ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، ج1 (ط:1؛ الأردن: مكتبة المنار، الزرقاء، 1407هـ/1987م)، ص428. و الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: مُحَمَّد عجاج الخطيب (ط:3؛ بيروت: دار الفكر، 1404هـ)، ص530.

[2] أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (كتاب الإشخاص والخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض، برقم: 2419)، ج3، ص122.

[3] ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط:1؛ الرياض: مطبعة سفير(موقع مكتبة المدينة الرقمية)، 1422هـ، ص229.

[4] المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، مرجع سابق: ص529.

اللفظ وبقي معناه في ذهنه فيحدث بالمعنى لمصلحة التبليغ ، وهذا أمر تضطر إلى معرفته الأمة، فلو لم يجز له الرواية بالمعنى ضاع الحكم المستفاد منه ألا وهو التبليغ[1].

فالرأي الراجح عند المحدثين وغيرهم هو جواز رواية الحديث بالمعنى ولكن بشرط إقامة الإسناد وحفظه، والإتيان بالمعنى دون تغيير فيه[2].

الفرع الثاني: مذهب الإمام البخاري في حكم الرواية بالمعنى:

لم يصرح الإمام البخاري فيما وصلنا عنه بمذهبه في حكمه على الرواية بالمعنى، إلا أن عامة المتأخرين ممن اعتنوا بكتابه – الجامع الصحيح– قد ذكروا أن مذهبه جواز رواية الحديث بالمعنى. وأنه قد روى بالمعنى من الأحاديث في صحيحه، وقد استفادوا ذلك من خلال دراستهم لمتون الحديث ومقارنتها بما رواه غيره من أقرانه.

نص الإمام ابن حجر على مذهب الإمام البخاري في جواز الرواية بالمعنى،" وهذا يقتضي أن من مذهبه أيضًا جواز اختصار المتن على المعنى، إذ هو نوع من أنواع الرواية بالمعنى"[3].

الإمام البخاري قد يروي بعض الأحاديث بالمعنى[4]، قال أُحيدر بن أبي جعفر والي بخارى: (قَالَ مُحَمَّد بن إسماعيل يومًا: رب حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام، ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر قَالَ: فقلت له يا أبا عبد الله بكماله؟ قَالَ: فسكت)[5].

لأنه قد يلجأ الراوي أحيانا إلى تأدية معاني الحديث بألفاظ من عنده كأن يغيب عنه لفظ من الحديث أو يكون الحديث طويلاً نوعًا ما، فيؤديه بالمعنى فيحصل في لفظ الحديث من الفروق

[1] انظر: الرواية بالمعنى في الحديث النبوي وأثرها في الفقه الإسلامي، مرجع سابق: ص60.

[2] انظر: نور الدين عتر، الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، أطروحة دكتوراه في علم الحديث، كلية أصول الدين، جامعة الأزهر،(ط:1؛ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 390هـ/ 1970م)، ص52.

[3] انظر: اختصار المتن ومنهج الإمام البخاري فيه من خلال كتابه الجامع الصحيح، مرجع سابق: ص47.

[4] إبراز صنعة الحديث في صحيح البخاري، مرجع سابق: ص72.

[5] تاريخ بغداد، مرجع سابق: ج 2، ص11.

والمعاني ويذكرون ما يدل عليه[1]، حيث قيل عن مُحَمَّد بن سيرين: **"كُنْتُ أَسْمَعُ الْحَدِيثَ مِنْ عَشَرَةٍ الْمَعْنَى وَاحِدٌ وَاللَّفْظُ مُخْتَلِفٌ"**[2].

قال ابن حجر في النكت: " أن البخاري كان يرى جواز الرواية بالمعنى، وجواز تقطيع الحديث من غير تنصيص على اختصاره بخلاف مسلم؛ والسبب في ذلك أن البخاري صنف كتابه في طول رحلته، فقد روينا عنه أنه قال: رب حديث سمعته بالشام فكتبته بمصر ورب حديث سمعته بالبصرة فكتبته بخرسان". فكان لأجل هذا ربما كتب الحديث من حفظه فلا يسوق ألفاظه برمتها بل بتصرف فيه ويسوقه بمعناه. ومسلم صنف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرز في الألفاظ ويتحرى في السياق"[3].

[1] طه حميد حريش الفهداوي، أثر شك الراوي في قبول رواية الحديث دراسة تطبيقية، (ط:1؛ بغداد- الأعظمية، مكتبة شمس الأندلس للطباعة الرقمية والتصميم والنشر،2017م)، ص122.

[2] الكفاية في علم الرواية، مرجع سابق: ص206.

[3] انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، مرجع سابق: ج1، ص282- 283.

المطلب الثالث: شروطها وأغراض الإمام البخاري من إيرادها في صحيحه .

الفرع الأول: شروطها:

والحاصل أن الرواية بالمعنى كما ظهر من أدلة الجمهور جائزة، لقوة دلالتها نقلا ونظرا، ولكن لا بد من التنبيه إلى أن من أجازوا رواية الحديث على المعنى قيدوها بشروط عديدة[1].

قال الشيخ طاهر الجزائري:" وذهب جمهور العلماء إلى جواز الرواية بالمعنى لمن يُحسِنُ ذلك، بشرط أن يكون جازمًا بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلغه، وهؤلاء المجيزون:

منهم: من اشترط أن يأتي بلفظ مرادف كالجلوس مكان القعود أو العكس.

ومنهم: من اشترط أن يكن ما جاء به مساويا للأصل في الجلاء والخفاء.

ومنهم: من شرط أن لا يكون الحديث مما تُعبدنا بلفظه، كالأذان، وهذا الشرط لا بُدَّ منه، ويُقال إنه مُجمع عليه.

ومنهم: من شرط أن لا يكون الحديث من قبيل المتشابه كأحاديث الصفات، وقد حكى بعضُهم الإجماع على هذا، وذلك لأن اللفظ الذي تكلم به النبي -ﷺ- لا يُدرى هل يُساويه اللفظُ الذي تكلم به الراوي ويتحملُ ما يتحمله من وجوه التأويل أم لا[2].

وعملا بهذا الشرط فقد روى الصحابة الموضوع الواحد، أو القصة الواحدة بألفاظ مختلفة من عندهم، ولم ينكر ذلك واحد منهم على أحد، مما دل على الجواز[3].

---

[1] عبد الرزاق بن خليفة الشايجي والسيد مُحَمَّد السيد نوح، مناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى، بحث في مجلة الشريعة الدراسات الإسلامية (الكويت)، مج 13، ع34، 1998م، ص 76.

[2] طاهر الجزائري، توجيه النظر، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، ج2 (لا.ط؛ لا.م: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب)، ص685.

[3] سيوطي عبد المناس، الرواية بالمعنى دواعيها وظواهرها في متون السنة النبوية، مجلة: علمية محكمة نصف سنوية، ، شعبان، 1435هـ/ 2014م، ع7ص49.

الفرع الثاني: أغراض الإمام البخاري من إيراد الرواية بالمعنى في صحيحه.

أولا: أغراض في إسناد الحديث:

قد يُروى الحديث الواحد بإسنادين أحدهما عال والأخر نازل، غير أن العالي شك أحد رواته في تعيين ألفاظه[1]، ومثاله :

- فأخرج الإمام البخاري حديث سلمة بن الأكوع- ﷺ- بإسناد عال من طريق يزيد بن أبي عبيد والذي رُوي بالشك في (فليتم، أو فليصم)[2]، أما إذا نوى بالنهار صوما غير أن العالي شك أحد رواته في تعيين ألفاظه إلا أن الحديث ا جاءت فيه زيادة في تعيين مكان الرجل الذي ينادي في الناس.

ثانيا: أغراض في متن الحديث وسياقه:

أ- قد يأتي البخاري بحديثٍ مختصرٍ في الباب من أجل أن يوضح أو يفسر إبهامًا في الترجمة ويأتي بحديث متمم له في أبواب أخرى ومثاله:

- فأخرج الإمام البخاري حديث أبي سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ: أن رسول الله- ﷺ- قال: «إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة»[3].حيث ذكر رمضان من غير ذكر شهر، وجاء به البخاري من أجل أن يفسر الإبهام الذي في الترجمة [4].

ب- أحاديث يرويها بعض الرواة تامة ويرويها بعضهم مختصرة، فيكررها الإمام البخاري، ويوردها في كل طريق كما جاءت ليزيل الشبهة عن ناقليها، بأن الحديث نفسه يرويه أحدهم مختصرًا، و آخر مفصلا[5].

- فأخرج حديث (إن لزورك عليك حقا)[6] من طريق علي بن المبارك مختصرا.

---

[1] أثر الرواية بالمعنى على الاحاديث المرفوعة في صحيح البخاري، مرجع سابق: ص14.

[2] أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (كتاب الصوم، باب إذا نوى بالنهار صوما، برقم: 1924)،ج3، ص29.

[3] أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (كتاب الصوم، باب هل يقال رمضان أو شهر رمضان، برقم: 1898)،ج3، ص25.

[4] عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مرجع سابق: ج10، ص266.

[5] عبد السلام المباركفوري، سيرة الإمام البخاري، سيد الفقهاء وإمام المحدثين، (ط:1؛ مكة المكرمة: دار علم الفوائد للنشر والتوزيع، 1422هـ) مج:1، ص356.

[6] أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (كتاب الصوم، باب حق الضيف في الصوم، برقم: 1974)، ج3، ص39.

وأخرجه من طريق الأوزاعي، وحسين المعلم، ومن طريق أبي العباس الأعمى من وجهين ، ومن طريق مجاهد ، وأبي المليح كلهم عن عبد الله بن عمرو بن العاص بالحديث مطولا ومختصرا[1].

ت– قد يخرج البخاري المروي بالمعنى لما يتضمنه من زيادات في سياقه، والتي تخدم مقاصده الفقهية أو النقدية[2]:

- فأخرج الإمام البخاري حديث أبو أنس[3]، والذي روى الحديث من طريقه بلفظ (السماء) بدل (الجنة)؛ لزيادة أتت في الحديث؛ حيث ذكر فيه شهر، وهو مطابق لقوله في الترجمة: أو شهر رمضان.

ث–كثرة التكرار في أحاديث الصحيح، فيكرر الحديث الواحد مرات عديدة لمقتضياتٍ وفوائد وعوائد تتعلق بالمتن والإسناد، فمن ذلك أنه يسوق ألفاظ الشيوخ فبعضهم يرويه تامًّا، وبعضهم مختصرًا، فيرويه البخاري في كل موضع كما جاء، مع بيان اختلاف ألفاظ الرواة[4].

ج– أحاديث يرويها بعض الرواة تامة ويرويها بعضهم مختصرة، فيكررها الإمام البخاري، ويوردها في كل طريق كما جاءت ليزيل الشبهة عن ناقليها بأن الحديث نفسه يرويه

أحدهم مختصرًا، وآخر مفصلًا مع أن الراوي ليس له صلة بهذا الاختصار أو الزيادة، ولكن الصحابي أو التابعي نفسه يرويه مختصرًا لبعض الرواة ويكمله مرة أخرى[5].

---

[1] انظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، تحقيق : أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ج4 (لا.ط؛ بيروت، دار المعرفة: 1379هـ)، ص217.

[2] أثر الرواية بالمعنى على الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري، مرجع سابق: ص14.

[3] أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (كتاب الصوم باب هل يقال رمضان أو شهر رمضان، رقم: 1899)، ج3، ص25.

[4] انظر: صنيع الإمام البخاري في صحيحه، مرجع سابق: ص81.

[5] سيرة الإمام البخاري، مرجع سابق: ص356- 357.

وفي ختامي لهذا المبحث اتضح لي أن الرواية بالمعنى والاختصار بينهما علاقة عموم وخصوص، ويمكن القول أن كلًّا منهما لم يحدث بالحديث كما سمعه بلفظ من شيخه، بل تصرف في لفظه وأداه على معناه.

ويمكن القول أن الرواية بالمعنى من أهم مسائل علوم الحديث، وهذه الأهمية جعلت منها محل خلاف بين العلماء في جوازها وعدمه، والجمهور على جوازها ولكن بشروط.

المبحث الثالث: نماذج من كتاب الصوم.

المطلب الأول: الترادف بين لفظين.

المطلب الثاني: شك الراوي في ألفاظ الحديث.

المطلب الثالث: الاختصار.

المطلب الرابع: التعليق.

المبحث الثالث: نماذج من كتاب الصوم.

كما هو معلوم عند أهل الاختصاص والصنعة، وعندنا كطلاب علم، أن الأصل في طريقة الإمام البخاري: هي رواية الحديث للاستدلال به على مسائل الفقه والاستنباط منه، إذ تميز كتابه بالطرق الثلاثة في رواية الحديث، هي التكرار والتعليق والاختصار للحديث الواحد، لبيان اللطائف والفوائد الحديثية والفقهية وخدمة لعلم الرجال وبيان مواطن صوابهم، وقد ساهمت هذه الطرق في خدمة حديث النبي- ﷺ- وتعيين اللفظ وتمييزه عن المروي بالمعنى.

المطلب الأول: الترادف بين لفظين

الطريقة: يكرر الإمام البخاري الحديث الواحد فيروي الحديث الأول بلفظ، ويروي الحديث الثاني باللفظ المرادف له في المعنى .

النموذج الأول:

الحديث الأول: قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي أَنَسٍ، مَوْلَى التَّيْمِيِّينَ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِذَا دَخَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ فُتِّحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ جَهَنَّمَ، وَسُلْسِلَتِ الشَّيَاطِينُ**».

الحديث الثاني: وقال أيضا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي أَنَسٍ مَوْلَى التَّيْمِيِّينَ: أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :«**إِذَا دَخَلَ رَمَضَانُ فُتِّحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ جَهَنَّمَ وَسُلْسِلَتِ الشَّيَاطِينُ**» .

أ – التخريج:

خرج الحديث الأول: الإمام البخاري والإمام مسلم والإمام النسائي والإمام أحمد[1].

خرج الحديث الثاني: فتقدم تخريجه في الحديث الأول.

ب– المقارنة بين الحديثين مع تحديد المروي بالمعنى

بالموازنة بين الروايتين وجدت أن الاختلاف بينهما في لفظتي (السماء) و(الجنة)، وبالموازنة بين اللفظتين نجد أن العلاقة بينهما هي عموم وخصوص؛ وبالإضافة إلى ذلك فقد ذكرت لفظة "شهر" في الرواية الأولى للبخاري بخلاف الرواية الثانية التي لم تذكر فيها لفظة " شهر".

ت– أقوال الأئمة:

قال ابن حجر: وأما الرواية التي فيها " أبواب الرحمة وأبواب السماء " فمن تصرف الرواة، والأصل أبواب الجنة؛ بدليل ما يقابله وهو غلق أبواب النار[2].

قال أحمد القسطلاني: قوله: (أبواب السماء)، قيل هذا من تصرف الرواة، والأصل أبواب الجنة، وكذا وقع في باب: صفة إبليس وجنوده من بدء الخلق بلفظ أبواب الجنة في غير رواية أبي ذر وله أبواب السماء. وقال ابن بطال: المراد من السماء الجنة[3].

---

[1] أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (كتاب الصوم باب هل يقال رمضان أو شهر رمضان، برقم: 1899، ج3، ص 25)، وأيضا في (كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، برقم: 3277، ج4، ص123). وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه (كتاب الصيام، باب فضل شهر رمضان، برقم: 1079، ج3، ص121)، وأخرجه الإمام النسائي في الكبرى، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ج3 (كتاب الصيام، فضل شهر رمضان، ذكر الاختلاف على الزهري فيه، برقم: 2420)، ن: مؤسسة الرسالة، ط:1؛ بيروت:1421هـ/2001 م، ص94، وأيضا في (كتاب الصيام فضل شهر رمضان، برقم: 2419 و2421 و2422، ج3، ص94)، وفي (كتاب الصيام، فضل شهر رمضان، ذكر الاختلاف على معمر في هذا الحديث، برقم:2426). وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (مسند أبي هريرة ﷺ، برقم:7781، ج13، ص194).

[2] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، مرجع سابق: ج4، ص114.

[3] القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج3 (ط:7؛ مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، 1323هـ)، ص351.

قال ابن بطال[1]: وأبواب السماء في هذا الحديث يراد بها أبواب الجنة بدليل قوله في الحديث: (وغلقت أبواب جهنم)، وقد تبين هذا المعنى في رواية مالك عن عمه أبي سهيل بن مالك، عن أبيه، عن أبي هريرة أنه قال:(إِذَا دَخَلَ رَمَضَانُ فُتِّحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ، وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ النَّار، وَصُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ)[2].

قال الزرقاني: وللبخاري: أبواب السماء ، فقيل: إنه من تصرف الرواة وأصله الجنة [3].

قال عبد الله بن مانع بن غلاب الغبيوي الروقي العتيبي: أن النبي– ﷺ– قال: «**إذ جاء رمضان فتحت أبواب الجنة**» والمفتح لهذه الأبواب هو رب العالمين جلَّ وعلا يفتحها ترغيبًا في الدخول فيها ولا سيما الباب الذي يدخل منه الصائمون وهو باب الريان، وفي السياق الآخر «**فتحت أبواب السماء**» وفي حديث آخر «**فتحت أبواب الرحمة**» كما عند مسلم في الصحيح، وهي كلها بمعنى واحد فأبواب السماء وأبواب الرحمة هي أبواب الجنة وإنما هذا تعبير من بعض الرواة أن هذا من الرسول عليه الصلاة والسلام فالمراد على العموم هي أبواب الجنة[4].

من هنا أستطيع القول أن الحديث الذي روي بالمعنى: هو الحديث الأول الذي رواه الإمام البخاري في باب هل يقال رمضان أو شهر رمضان، وعُرفا هذا من خلال الموازنة بين اللفظتين" السماء" والجنة"، بالرجوع إلى كتب الشروح أجد أنهم قالوا بأن لفظة الجنة أريد بها العموم، وأن أبواب الرحمة وأبواب السماء كلها من تصرف الرواة في اللفظ.

---

[1] ابن بطال، شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ج4 (ط:2؛ السعودية– الرياض، مكتبة الرشد، 1423هـ/2003م)، ص19– 20.

[2] أخرجه الإمام مالك في الموطأ، تحقيق: مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، ج3 (الصيام، جامع الصيام، برقم: 1101)، ط:1؛ لا.م، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، 1425هـ/2004م، ص446.

[3] الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ج2 (ط:1؛ القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1424هـ/2003م)، ص297.

[4] انظر: عبد الله بن مانع بن غلاب الغبيوي الروقي العتيبي، شرح كتاب الصوم من صحيح البخاري، أعتنى به: بندر بن تركي بن سعد البقمي، (ط:1؛ لا.م: مكتبة العلوم والحكم، 1431هـ/2010م)، ص25.

ث- شرح الغريب:

جهم: وهي لفظة أعجمية، وهو اسم لنار الآخرة. وقيل هي عربية. وسميت بها لبعد قَعْرها[1].

النموذج الثاني:

الحديث الأول: قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: «**أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آلَى مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا، فَلَمَّا مَضَى تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا غَدَا، أَوْ رَاحَ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ حَلَفْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ شَهْرًا؟ فَقَالَ: إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا**».

الحديث الثاني: قال الإمام مسلم: حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ صَيْفِيٍّ أَنَّ عِكْرِمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ أَخْبَرَهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَى بَعْضِ أَهْلِهِ شَهْرًا، فَلَمَّا مَضَى تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا، غَدَا عَلَيْهِمْ، أَوْ رَاحَ فَقِيلَ لَهُ: حَلَفْتَ يَا نَبِيَّ اللهِ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا، قَالَ: إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا**».

أ- التخريج:

خرج الحديث الأول: الإمام البخاري[2].

خرج الحديث الثاني: والإمام مسلم والإمام أحمد [3].

---

[1] ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ومحمود مُحَمَّد الطناحي، ج1 (لا.ط؛ بيروت: المكتبة العلمية، 1399هـ/1979م)، ص323.

[2] أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ إذا رأيتم الهلال فصوموا، برقم:1910، ج3، ص27).

[3] أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (كتاب النكاح، باب هجرة النبي نساءه في غير بيوتهن، برقم:5202، ج7، ص32). وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه (كتاب الصيام، باب الشهر يكون تسعا وعشرين، برقم: 1085، ج3، ص126). وأخرجه الإمام النسائي في سننه (كتاب عشرة النساء، اعتزال الرجل نساءه، برقم: **9113**، ج8، ص260)، وأخرجه الإمام أحمد في (حديث أم سلمة زوج النبي ﷺ،برقم: 26683، ج44، ص281).

ب- المقارنة بين الحديثين

بالموازنة بين الروايتين وجدت أن الاختلاف بينهما في بعض الألفاظ وهي:-

- لفظة (آلَى) في رواية الإمام البخاري وهي بمعنى لفظة (حَلَفَ) التي جاءت في رواية الإمام مسلم.

- ولفظة (أَهْلِهِ) في رواية الإمام مسلم تعنى (نِسَائِهِ) في رواية الإمام البخاري، وزاد عليه الإمام مسلم لفظة (بعض)، بالإضافة إلى أن لفظة عليهن لم تذكر في الرواية الأولى.

فمن حيث الدلالة اللغوية (آلى من نسائه شهرا)، أي حلف لا يدخل عليهن، متقاربان..، **قال الفراء:** قال الفراء: {الائتلاء الحلف؛ وبه فسر قوله تعالى: {ولا} يتأل أولو الفضل}، أي لا يحلف[1].

ت- أقوال الأئمة

قال ابن حجر: ووقع في رواية حجاج، عن ابن جريج " أخبرني يحيى " أخرجه مسلم، وكذا صرح بالإخبار في بقية الإسناد[2].

قال العيني: ثم اعلم أن قول أم سلمة أن النبي - ﷺ- آلى من نسائه شهرا المراد منه الحلف لا الإيلاء الشرعي؛ لأن الإيلاء الشرعي هو الحلف على ترك قربان امرأته أربعة أشهر أو أكثر لقوله تعالى:﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ۖ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢٦﴾ ﴾ **[البقرة: 622]**، فتكون مدة الإيلاء أربعة أشهر من غير زيادة ولا نقصان[3].

قال القسطلاني: (أن النبي- ﷺ- آلى من نسائه) بمد الهمزة من آلى أي حلف لا يدخل عليهن (شهرًا)، وفي مسلم من حديث عائشة: أقسم أن لا يدخل على أزواجه شهرًا ففيه التصريح بأن حلفه عليه الصلاة والسلام كان على الامتناع من الدخول عليهن شهرًا فتبين أن المراد بقوله هنا آلى: حلف لا يدخل ولم يرد الحلف على الوطء والروايات يفسر بعضها بعضًا فإن الإيلاء في اللغة

[1] انظر: الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، ج37 (لا.ط؛ لا.م: دار الهداية، د.ت)، ص91.

[2] فتح الباري، مرجع سابق: ج4، ص124.

[3] عمدة القاري، مرجع سابق: ج10، ص283.

مطلق الحلف ويستعمل في عرف الفقهاء في حلف مخصوص وهو الحلف على الامتناع من وطء زوجته مطلقًا أو مدة تزيد على أربعة أشهر[1].

من هنا أستطيع القول أن الحديث الذي روي بالمعنى: هو الحديث الأول الذي رواه الإمام البخاري، وعُرف هذا من خلال الموازنة بين اللفظين " آلى" و"حلف" وبالرجوع إلى كتب الشروح وجدت أنهم قالوا أن الإيلاء في اللغة مطلق الحلف ويستعمل في عرف الفقهاء في حلف الشرعي وهو الامتناع من وطء، وأن آلى في حديث أم سلمة المراد منه الحلف لا الإيلاء الشرعي.

ث– شرح الغريب:

آلى من نسائه: من نسائه شهرا " أي حلف لا يدخل عليهن[2].

غدا: بالغين المعجمة، يقال: غدا يغدو غدوا، وهو الذهاب أول النهار[3].

راح: رواحا سار في العشي ويستعمل الرواح للمسير في أي وقت كان من ليل أو نهار[4]

[1] إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، مرجع سابق: ج3، ص357.

[2] النهاية في غريب الحديث والأثر، مرجع سابق، ألى، ج1، ص62.

[3] عمدة القاري، مرجع سابق: ج10، ص282.

[4] مُحَمَّد النجار، المعجم الوسيط، تحقيق: مجمع اللغة العربية، ج1 (لا.ط؛ لا.م: دار الدعوة، د.ت)، ص380، **مادة (راح)**.

المطلب الثاني: شك الراوي في ألفاظ الحديث.

الطريقة1: تصريح الراوي على أنه يوجد شك في المتن ثم يشير بقرينة تدل عليه.

النموذج الأول:

الحديث الأول: قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مَهْدِيٌّ، عَنْ غَيْلَانَ وَحَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا غَيْلَانُ بْنُ جَرِيرٍ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ سَأَلَهُ، أَوْ سَأَلَ رَجُلًا، وَعِمْرَانُ يَسْمَعُ، فَقَالَ: «**يَا أَبَا فُلَانٍ، أَمَا صُمْتَ سَرَرَ هَذَا الشَّهْرِ؟**»، **قَالَ: أَظُنُّهُ قَالَ: يَعْنِي رَمَضَانَ، قَالَ الرَّجُلُ: لَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «فَإِذَا أَفْطَرْتَ فَصُمْ يَوْمَيْنِ»**. لَمْ يَقُلِ الصَّلْتُ: «**أَظُنُّهُ يَعْنِي رَمَضَانَ**». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: وَقَالَ ثَابِتٌ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عِمْرَانَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مِنْ سَرَرِ شَعْبَانَ**».

الحديث الثاني: قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ مُطَرِّفٍ،- وَلَمْ أَفْهَمْ مُطَرِّفًا مِنْ هَدَّابٍ- عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ:- أَوْ لِآخَرَ- «**أَصُمْتَ مِنْ سَرَرِ شَعْبَانَ**» قَالَ: لَا، قَالَ: « **فَإِذَا أَفْطَرْتَ، فَصُمْ يَوْمَيْنِ**».

أ- التخريج

خرج الحديث الأول: الإمام البخاري[1].

خرج الحديث الثاني: الإمام مسلم والإمام أبو داود والإمام النسائي والإمام أحمد[2].

---

[1] أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في (كتاب الصوم، باب الصوم من آخر الشهر، برقم:1983، ج3، ص41).

[2] أخرجه الإمام صحيح مسلم في صحيحه (كتاب الصيام، باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة وعاشوراء والاثنين والخميس، برقم: 1161، ج3، ص166)، وأيضا (كتاب الصيام، باب صوم سرر شعبان، برقم: 1161، ج3، ص168). وأخرجه الإمام النسائي في (كتاب الصيام، في صيام يومين من شوال، برقم:2881، ج3، ص241)، وأيضا(رقم: 2882، ج3، ص241). وأخرجه الإمام أبي داود في سننه (كتاب الصوم، باب في التقدم ،برقم: 2328، ج2، ص270). وأخرجه الإمام أحمد في مسنده(حديث عمران بن حصين رضي الله عنهما، برقم:19882، ج33، ص113)، وأيضا (برقم:19896، ج33، ص127).

ب- المقارنة بين الحديثين:

بالموازنة بين الحديثين نجد بينهما اختلاف بسيط ألا هو: أن الحديث الأول الذي رواه الإمام البخاري فيه ظن من أبي النعمان، وقد صرح به البخاري في آخر الحديث بأن ذلك الظن لم يقع في رواية شيخه الصلت بل وقع من أبي النعمان، أما الحديث الثاني الذي رواه الإمام مسلم لم يذكر فيه ذلك الظن، وعند تتبعي للحديث في مظانه، كانت الروايات لا تذكر ذلك الظن، فأخرج الإمام مسلم والإمام النسائي والإمام أبي داود والإمام أحمد الحديث بدون شك.

ت- أقوال الأئمة:

قال العيني: "قوله: (أظنه)، يعني: هذه اللفظة غير محفوظة، وهذا الظن من أبي النعمان لتصريح البخاري في آخره بأن ذلك لم يقع في رواية الصلت، بل وقع من أبي النعمان لما حدث به البخاري وإلا فقد رواه الجوزقي من طريق أحمد بن يوسف السلمي عن أبي النعمان بدون شك، وهو الصواب، وقال البخاري: شعبان أصح، وقيل: إن ذلك ثابت في بعض الروايات في (الصحيح)، وأن ذكر رمضان وهم؛ لأن رمضان يتعين صوم جميعه.."[1].

قال السيوطي:" (أظنه يعني رمضان): هذا الظن من أبي النعمان، وهو وهم، والصواب (شعبان)، كما في الرواية الأخرى لثابت"[2].

من هنا أستطيع القول أن الحديث الذي روي بالمعنى: هو الحديث الأول الذي رواه الإمام البخاري، حيث قال البخاري بأن ذكر شعبان أصح، حيث قيل أن ذكر شعبان ثابت في بعض الروايات في الصحيح، وأن ذكر رمضان وهم.

[1] انظر: عمدة القاري، مرجع سابق: ج11، ص102.

[2] انظر: السيوطي، التوشيح شرح الجامع الصحيح، تحقيق: رضوان جامع رضوان، (ط:1؛ الرياض: مكتبة الرشيد النشر والتوزيع، 1419هـ، 1998م)، ص1467.

ث- شرح الغريب:

من سَرَرِ شَعْبَان: قيل: بمعنى أوائله. وقيل: بمعنى أوساطه، والأكثرون إلى أنه بمعنى أَوَاخِر[1].

الطريقة2: هو أن يروي الراوي لفظ الحديث ثم يذكر ما يُشعر بشكه بلفظ مرادف له في المعنى[2].

النموذج الثاني:

الحديث الأول: قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ : حَدَّثَنِي قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:« **لَا تُوَاصِلُوا، قَالُوا: إِنَّكَ تُوَاصِلُ، قَالَ: لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ، إِنِّي أُطْعَمُ وَأُسْقَى، أَوْ: إِنِّي أَبِيتُ أُطْعَمُ وَأُسْقَى**».

الحديث الثاني: وقال أيضًا: حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ:« **وَاصَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آخِرَ الشَّهْرِ، وَوَاصَلَ أُنَاسٌ مِنَ النَّاسِ، فَبَلَغَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: لَوْ مُدَّ بِيَ الشَّهْرُ، لَوَاصَلْتُ وِصَالًا يَدَعُ الْمُتَعَمِّقُونَ تَعَمُّقَهُمْ، إِنِّي لَسْتُ مِثْلَكُمْ، إِنِّي أَظَلُّ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِ**».

أ- التخريج:

خرج الحديث الأول: الإمام البخاري[3].

خرج الحديث الثاني: الإمام البخاري والإمام مسلم والإمام الترمذي والإمام أحمد[4].

---

[1] انظر: الكشميري الهندي ثم الديوبندي، فيض الباري على صحيح البخاري، ت: مُحَمَّد بدر عالم الميرتهي، ج3 (ط:1؛ بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، 1426هـ/ 2005م)، ص366.

[2] أثر الرواية بالمعنى على الأحاديث المرفوع، مرجع سابق: ص7.

[3] أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (كتاب الصوم، باب الوصال ومن قال ليس في الليل صيام، برقم: 1961، ج3، ص37).

[4] أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (كتاب التمني، باب ما يجوز من اللو، برقم:7241، ج9، ص85). وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه (كتاب الصيام، باب النهي عَنْ الوصال فِي الصوم، برقم: 1104، ج9، ص85). وأخرجه الإمام الترمذي في جامعه (أبواب الصوم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في كراهية الوصال للصائم، برقم: 778، ج2، ص139). وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (مسند أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه، برقم: 13582، ج21، ص202).

ب- المقارنة بين الحديثين

بالموازنة بين الروايتين نجد أن الاختلاف بينهما في:

- الحديث الأول روي بالشك من قبل أحد رواته، أما الحديث الثاني لم يُروَ بالشك.
- الحديث الأول جاء فيه النهي عن الوصال، أما الحديث الثاني جاء فيه إخبار عن الوصال.
- الحديث الأول جاء بلفظ" كأحد منكم"، أما الحديث الثاني جاء بلفظ " مثلكم".

ت- أقوال الأئمة:

قال ابن حجر: قوله: (لست كأحد منكم) في رواية الكشميهني: (كأحدكم)، وفي حديث ابن عمر: " لست مثلكم"، وفي حديث أبي سعيد: " لست كهيئتكم "، وفي حديث أبي زرعة، عن أبي هريرة عند مسلم: " لستم في ذلك مثلي"[1].

قال بدر الدين العيني: " قوله: (أو إني أبيت) الشك من شعبة، وفي رواية أحمد، عن بهز عنه: (إني أظل، أو قال: إني أبيت)، وقد رواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة بلفظ: (إن ربي يطعمني ويسقيني)...، (إني أظل عند ربي يطعمني ويسقيني)، وظل إنما يقال فيمن فعل الشيء نهارا، وبات فيمن يفعله ليلا "[2].

قال يحي بن شرف النووي: "قوله- ﷺ-: (إني أظل يطعمني ربي ويسقيني) قال أهل اللغة: يقال: ظل يفعل كذا إذا عمله في النهار دون الليل، وبات يفعل كذا إذا عمله في الليل، ومنه قول عنترة:... ولقد أبيت على الطوى وأظله:... أي أظل عليه، فيستفاد من هذه الرواية دلالة للمذهب الصحيح الذي قدمناه في تأويل (أبيت يطعمني ربي)؛ لأن ظل لا يكون إلا في النهار، ولا يجوز أن يكون أكلا حقيقيا في النهار"[3].

---

[1] فتح الباري، مرجع سابق: ج4، ص203.

[2] عمدة القاري، مرجع سابق: ج11، ص72.

[3] يحي بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج7 (ط:2؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي: 1392هـ) ص214.

ث- شرح الغريب:

الوصال: هو متابعة الصوم دون الإفطار بالليل[1].

المتعمق: المبالغ في الأمر المتشدد فيه، الذي يطلب أقصى غايته[2].

[1] انظر: عياض السبتي، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، ج2 (لا.ط؛ لا.م: المكتبة العتيقة ودار التراث، د.ت) ص288.

[2] انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، مرجع سابق: ج3، ص570 .

المطلب الثالث: الاختصار.

الطريقة1: استعمال مصطلح: (ذكر الحديث): استعمل الإمام البخاري هذا المصطلح في عدة مواضع من صحيحه للدلالة على تصرفه في المتن بالاختصار من طرفيه أو أثنائه، وتارة يستعمل عبارات مشابهة لها في المعنى (كساق الحديث) [1].

النموذج الأول:

الحديث الأول: قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: «**دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ يَعْنِي: إِنَّ لِزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، فَقُلْتُ: وَمَا صَوْمُ دَاوُدَ؟ قَالَ: نِصْفُ الدَّهْرِ**».

الحديث الثاني: قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: «**دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: أَلَمْ أُخْبَرْ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: فَلَا تَفْعَلْ، قُمْ وَنَمْ، وَصُمْ وَأَفْطِرْ؛ فَإِنَّ لِجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّكَ عَسَى أَنْ يَطُولَ بِكَ عُمُرٌ، وَإِنَّ مِنْ حَسْبِكَ أَنْ تَصُومَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنَّ بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشْرَ أَمْثَالِهَا، فَذَلِكَ الدَّهْرُ كُلُّهُ. قَالَ: فَشَدَّدْتُ فَشُدِّدَ عَلَيَّ، فَقُلْتُ: فَإِنِّي أُطِيقُ غَيْرَ ذَلِكَ، قَالَ: فَصُمْ مِنْ كُلِّ جُمُعَةٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. قَالَ: فَشَدَّدْتُ فَشُدِّدَ، قُلْتُ: أُطِيقُ غَيْرَ ذَلِكَ، قَالَ: فَصُمْ صَوْمَ نَبِيِّ اللهِ دَاوُدَ. قُلْتُ: وَمَا صَوْمُ نَبِيِّ اللهِ دَاوُدَ؟ قَالَ: نِصْفُ الدَّهْرِ**».

[1] انظر: اختصار المتن ومنهج الإمام البخاري فيه من خلال الجامع الصحيح، المرجع سابق: ص216.

أ- التخريج:

خرج الحديث الأول: الإمام البخاري والإمام مسلم والإمام النسائي[1].

خرج الحديث الثاني: الإمام البخاري والإمام مسلم والإمام النسائي والإمام أحمد[2].

ب- المقارنة بين الحديثين.

بالموازنة بين الروايتين نجد أن الاختلاف بينهما في:

الحديث الأول جاء مختصرا، وقد نبه الإمام البخاري إلى كونه اختصره بقوله (فذكر الحديث)، وهذا المصطلح يستعمله المحدثون كثيرا للدلالة على حذفهم بعض المتن[3]، إلا أنه لم يورده في موضع آخر تاما من الطريق نفسها، وإنما أورده في الباب الذي يليه من طريق الأوزاعي، تاما، أما الحديث الثاني فقد جاء تاما.

---

[1] أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (كتاب الصوم، باب حق الضيف في الصوم، برقم: (1974، ج3، ص39)، وأيضا في كتاب الصوم، باب حق الجسم في الصوم، برقم: 1975، ج3،ص39). وأيضا في (كتاب النكاح، باب لزوجك عليك حق، برقم: 5199، ج7، ص31)، وفي (كتاب الأدب، باب حق الضيف، برقم: 6134، ج8، ص31). وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه (كتاب الصيام، باب النهي عَنْ صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت به حقا، برقم: 1159، ج3، ص163). وأخرجه الإمام النسائي في سننه (كتاب الصيام، صوم يوم وإفطار يوم وذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر عبد الله بن عمرو، برقم: 2712، ج3، ص188) .

[2] أخرجه الإمام البخاري في (كتاب الصوم، باب حق الجسم في الصوم، برقم: 1975، ج3، ص39)، وأيضا في (كتاب الصوم، باب حق الأهل في الصوم، برقم:1977، ج3، ص40)، وأيضا في (كتاب النكاح، باب لزوجك عليك حق، برقم: 5199، ج7، ص31)، وأيضا في (كتاب الأدب، باب حق الضيف، برقم: 6134، ج8، ص31). وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه (كتاب الصيام، باب النهي عَنْ صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت به حقا، برقم: 1159، ج3، ص163)، وأخرجه الإمام النسائي في سننه (كتاب الصيام، صوم يوم وإفطار يوم وذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر عبد الله بن عمرو، برقم: 2712، ج3، ص188)، وأيضا في (كتاب الصيام، صوم عشرة أيام من الشهر، برقم: 2722، ج3، ص193)، وأيضا في (كتاب الصيام، صوم الرجل مع زوجته وحقها في ذلك، برقم: 2934، ج3،ص258)، وأيضا في (كتاب الصيام، صوم الرجل مع زوره وحقه في ذلك، برقم: 2935، ج3، ص203)، وأخرجه الإمام أحمد في مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما برقم: 6867، ج11، ص451).

[3] اختصار المتن ومنهج الإمام البخاري فيه من خلال كتابه الجامع الصحيح، مرجع سابق: ص215.

ت- أقوال الأئمة:

قال ابن حجر: قوله:"(دخل على رسول الله- ﷺ- فذكر الحديث) هكذا أورده مختصرا وفسر البخاري المراد منه بقوله: يعني: إن لزورك عليك حقا إلى آخر ما ذكر من الحديث، وهو على طريقة البخاري في جواز اختصار الحديث، وقد أورده في الباب الذي يليه من طريق الأوزاعي...،وذكر من أورد الحديث مطولا ومختصرا"[1].

قال العيني: قوله: "(دخل علي رسول الله ﷺ) فذكر الحديث هكذا أورده ههنا مختصرا، وذكر ما يطابق الترجمة، وهو قوله: (فقال إن لزورك عليك حقا) والزور الضيف"[2].

ث- شرح الغريب:

إِنَّ لِزَوْرِكَ: الزائر، وهو في الأصل مصدر وُضع موضع الاسم، كصوم ونوم بمعنى صائم ونائم. وقد يكون الزور جمع زائر[3].

نصف الدهر: أي نصف صوم الدهر، وهو أن تصوم يوما وتفطر يوما[4].

الطريقة 2: يقوم الراوي بحذف بعض المتن والإقصار على بعضه الآخر بلفظه ويشر إلى من أخرجه مطولا.

[1] انظر: فتح الباري، مرجع سابق: ج4، ص217.

[2] عمدة القاري، مرجع سابق: ج11، ص88.

[3] ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، حرف الزاي، باب الزاي مع الواو، زور، مرجع سابق: ج2، ص798.

[4] عمدة القاري، مرجع سابق: ج11، ص89 .

النموذج الثاني:

الحديث الأول: قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُنِيرٍ: سَمِعَ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ أَخْبَرَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ بْنِ خُوَيْلِدٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا تَقُولُ: «**إِنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنَّهُ احْتَرَقَ. قَالَ: مَا لَكَ. قَالَ: أَصَبْتُ أَهْلِي فِي رَمَضَانَ. فَأُتِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِكْتَلٍ يُدْعَى الْعَرَقَ، فَقَالَ: أَيْنَ الْمُحْتَرِقُ. قَالَ: أَنَا، قَالَ: تَصَدَّقْ بِهَذَا**».

الحديث الثاني: قال الإمام مسلم: حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ، حَدَّثَهُ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، حَدَّثَهُ أَنَّ عَبَّادَ بْنَ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَقُولُ: أَتَى رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ فِي رَمَضَانَ، فَقَالَ: «**يَا رَسُولَ اللهِ احْتَرَقْتُ احْتَرَقْتُ، فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا شَأْنُهُ ؟ فَقَالَ: أَصَبْتُ أَهْلِي، قَالَ: تَصَدَّقْ فَقَالَ: وَاللهِ يَا نَبِيَّ اللهِ مَالِي شَيْءٌ، وَمَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، قَالَ: اجْلِسْ فَجَلَسَ، فَبَيْنَا هُوَ عَلَى ذَلِكَ أَقْبَلَ رَجُلٌ يَسُوقُ حِمَارًا عَلَيْهِ طَعَامٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيْنَ الْمُحْتَرِقُ آنِفًا ؟ فَقَامَ الرَّجُلُ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: تَصَدَّقْ بِهَذَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ أَغَيْرَنَا، فَوَاللهِ إِنَّا لَجِيَاعٌ مَا لَنَا شَيْءٌ، قَالَ: فَكُلُوهُ**».

أ- التخريج:

خرج الحديث الأول: الإمام البخاري والإمام النسائي الإمام أحمد[1].

خرج الحديث الثاني: الإمام مسلم والإمام أبي داود والإمام النسائي والإمام أحمد[2].

ب- المقارنة بين الحديثين

بالموازنة بين الروايتين نجد أن الاختلاف بينهما يكمن في: أن الرواية الأولى جاءت مختصرة والثانية جاءت تامَّة.

ت- أقوال الأئمة:

قال ابن حجر: قوله: (تصدق بهذا) هكذا وقع مختصرا، وأورده مسلم، وأبو داود من طريق عمرو بن الحارث، عن عبد الرحمن بن القاسم وفيه: " قال: أصبت أهلي. قال: تصدق، قال: والله ما لي شيء، قال: اجلس. فجلس ، فأقبل رجل يسوق حمارا عليه طعام ، فقال: أين المحترق آنفا؟ فقام الرجل، فقال: تصّدق بهذا. فقال: أعلى غيرنا؟ فوالله إنا لجياع. قال: كلوه" وقد استدل به لمالك حيث جزم في كفارة الجماع في رمضان بالإطعام دون غيره من الصيام والعتق، ولا حجة فيه؛ لأن القصة واحدة، وقد حفظها أبو هريرة وقصّها على وجهها وأوردتها عائشة مختصرة، أشار إلى هذا الجواب الطحاوي، والظاهر أن الاختصار من بعض الرواة[3].

قال العيني: قوله: "تصدق بهذا "مطلقاً، والمراد تصّدق على ستين مسكينا هكذا رواه مختصرا[4].

---

[1] أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (كتاب الصوم، باب إذا جامع في رمضان، برقم: 1935، ج3، ص31). وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه (كتاب الصيام، باب تغليظ تحريم الجماع فِي نهار رمضان على الصائم، برقم: 1112)، ج3، ص140. وأخرجه الإمام النسائي في سننه (كتاب الصيام، ما يجب على من جامع امرأته في شهر رمضان، برقم: 3098، 3ج، ص310)، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (مسند عائشة ﵂، برقم: 25092).

[2] أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (كتاب الصيام، باب تغليظ تحريم الجماع فِي نهار رمضان على الصائم، برقم111، ج 3، ص140. وأخرجه الإمام أبو داود في سننه (كتاب الصوم، باب كفارة من أتى أهله في رمضان، برقم 2394، ج 2، ص287). وأخرجه الإمام النسائي في (كتاب الصيام، ما يجب على من جامع امرأته في شهر رمضان، برقم: 3097، ج3، ص309). وأحرجه الأمام أحمد في مسنده (مسند عائشة ﵂، برقم: 26359، ج43، ص377).

[3] فتح الباري، مرجع سابق: ج4، ص162.

[4] عمدة القاري، مرجع سابق: ج11، ص26.

ث- شرح الغريب:

احترقت: «احترقت» أي هلكت[1].

[1] النهاية في غريب الحديث والأثر، مرجع سابق: ج1، ص939.

المطلب الرابع: التعليق.

الطريقة: يذكر الإمام البخاري الحديث المعلق في الباب بعبارة: (كيُذْكر)، (يُرْوى)، (يُقال)، (ورُوِي)، من أجل أن يوضح أن هذا الحديث معلق في الباب، وأنه ليس على شرطه ولم يجزم به.

- **نص قاعدة الإمام العراقي:**

قال: " والبخاري- رحمه الله- حيث علق ما هو صحيح إنما يأتي به بصيغة الجزم وقد يأتي به بغير صيغة الجزم لغرض آخر غير الضعف وهو إذا اختصر الحديث وأتى به بالمعنى، عبر بصيغة التمريض؛[1] لوجود الخلاف المشهور في جواز الرواية بالمعنى، والخلاف أيضا في جواز اختصار الحديث" [2].

- **كلام الحافظ ابن حجر في تطبيق القاعدة:**

" قاعدة ذكرها لي شيخنا أبو الفضل بن الحسين الحافظ – رحمه الله- وهي أن البخاري لا يخص صيغة التمريض بضعف الإسناد بل إذا ذكر المتن بالمعنى أو اختصره أتى بها أيضا لما علم من الخلاف في ذلك"[3].

وقال أيضا: وصيغة التمريض: لمعنى غير التضعيف وهو ما ذكره من إيراد الحديث بالمعنى وكذا الاقتصار على بعضه لوجود الاختلاف في جوازه وإن كان المصنف يرى الجواز[4].

---

[1] التمريض: أن يرويه بعبارة ليس فيها جزم: (كيُذْكر)، (يُرْوى)، (يُقال)، (ورُوِي)، انظر:الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، مرجع سابق: ص90.

[2] زين الدين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن مُحَمَّد عثمان، ن: مُحَمَّد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط1، 1389هـ/ 1969م، ص 36.

[3] انظر: فتح الباري، مرجع سابق: ج1، ص111 .

[4] انظر: مرجع نفسه: ج2، ص 46.

النموذج الأول:

الحديث الأول: قال الإمام البخاري في باب من أفطر يوم من رمضان: ويذكر عن أبي هريرة رفعه: «**مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ وَلَا مَرَضٍ لَمْ يَقْضِهِ صِيَامُ الدَّهْرِ وَإِنْ صَامَهُ** »، حيث ورد هذا التعليق بصيغة التمريض[1].

الحديث الثاني: قال أبو داود: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ،ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ مُطَوِّسٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: ابْنُ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي الْمُطَوِّسِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ –ﷺ– «**مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ رُخْصَةٍ رَخَّصَهَا اللَّهُ لَهُ لَمْ يَقْضِ عَنْهُ صِيَامُ الدَّهْرِ**».

أ – التخريج:

خرج الحديث الأول: الإمام البخاري[2].

خرج الحديث الثاني: الإمام أبي داود والإمام النسائي والإمام الترمذي والإمام أحمد[3].

ب– المقارنة بين الحديثين:

بالموازنة بين الروايتين نجد أن الاختلاف بينهما في:

– جاء الحديث الأول معلق عند الإمام البخاري، أما الحديث الثاني جاء موصولاً عند أبي داود.

– أن الحديث الأول رُوي باللفظة (عذر ولا مرض)، أما الحديث فقد جاء باللفظة (رخصة).

---

[1] نزار بن عبد الكريم بن سلطان الحمداني، فقه الإمام البخاري من جامعه الصحيح (الصيام)، جامعة أم القرى– كلية الشريعة ، بمكة المكرمة، 1412هـ، ص101.

[2] أخرجه الإمام البخاري في صحيحه(كتاب الصوم، باب إذا جامع في رمضان، برقم: 1935)، ج3، ص31.

[3]أخرجه الإمام أبي داود في سننه (كتاب الصوم، باب التغليظ فيمن أفطر عمدا، برقم:2396)، ج2، ص288. وأخرجه الإمام النسائي في سننه (كتاب الصيام، إثم من أفطر قبل تحلة الفطر وذكر اختلاف الناقلين لخبر أبي هريرة في ذلك الاختلاف على سفيان، برقم:3265)، ج3، ص357. وأخرجه الإمام الترمذي في جامعه (أبواب الصوم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم –،باب ما جاء في الإفطار متعمدا)، ج2، ص93. وأخرجه الإمام أحمد في (مسند المكثرين من الصحابة، برقم:10080)، ج16، ص101.

ت– أقوال الأئمة:

قال ابن حجر: "وصله أصحاب السنن الأربعة وصححه ابن خزيمة من طريق سفيان الثوري، وشعبة كلاهما عن حبيب بن أبي ثابت، عن عمارة بن عمير، عن أبي المطوس عن أبيه عن أبي هريرة نحوه،.. وأشار بحديث أبي هريرة إلى أنه لا يصح لكونه لم يجزم به عنه"[1].

قال بدر الدين العيني: أشار بقوله: " يذكر" على صيغة المجهول التي هي صيغة التمريض إلى أن حديث أبي هريرة هذا ليس على شرطه[2].

النموذج الثاني:

الحديث الأول: قال الإمام البخاري في باب سواك الرطب واليابس للصائم: وَيُذْكَرُ عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: «**رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَاكُ وَهُوَ صَائِمٌ مَا لَا أُحْصِي أَوْ أَعُدُّ**» .

الحديث الثاني: قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، نَا شَرِيكٌ (ح) وَنَا مُسَدَّدٌ، نَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ:« **رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَاكُ وَهُوَ صَائِمٌ**،» زَادَ مُسَدَّدٌ: **مَا لَا أَعُدُّ وَلَا أُحْصِي**.

أ– التخريج

خرج الحديث الأول: الإمام البخاري[3].

خرج الحديث الثاني: الإمام أبو داود والإمام الترمذي الإمام أحمد [4].

---

[1] انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، مرجع سابق:ج4، ص161.

[2] كتاب عمدة القاري، مرجع سابق: ج11، ص22.

[3] أخرجه الإمام البخاري في (كتاب الصوم، باب سواك الرطب واليابس للصائم، برقم: 1934)، ج3، ص31.

[4] أخرجه الإمام أبو داود في سننه (كتاب الصوم، باب السواك للصائم، برقم: 2364)، ج2، ص280. وأخرجه الإمام الترمذي (أبواب الصوم عن رسول الله– ﷺ–، باب ما جاء في السواك للصائم، برقم: 725)، ج2، ص96. وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (مسند المكيين، برقم: 15678)، ج24، ص 447.

ب- المقارنة بين الحديثين:

بالموازنة بين الروايتين نجد أن الاختلاف بينهما في:

أن الحديث الأول رُوي معلقًا، أما الحديث الثاني جاء موصولاً عند أبي داود.

ت- أقول الأئمة:

قال بدر الدين العيني: حديث عامر بن ربيعة هذا أخرجه أبو داود والترمذي موصولا، وإنما ذكر في الموضعين بصيغة التمريض؛ لأن في سنده عاصم بن عبيد الله قال البخاري: منكر الحديث[1].

قال الحافظ ابن حجر:" أما إمام أهل الصنعة مُحَمَّد بن إسماعيل فعلق حديثه بصيغة التمريض للين فيه"[2].

وفي ختامي لهذا المبحث يتبيّن لي أن الأحاديث التي رويت بالمعنى أقل بكثير من التي نقلت إلينا باللفظ، وكان السبب في ذلك تصرف الرواة في اللفظ.

[1] عمدة القاري، مرجع سابق: ج11، ص19.

[2] الحافظ ابن حجر ، تغليق التعليق على صحيح البخاري، دراسة وتحقيق: سعيد عبد الرحمان موسى القزقي، (ط:1؛ الأردن- عمان: دار عمار، 1405هـ/ 1985م)، مج3، ص ج 4، ص159.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وأصحابه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: فقد أنهيت – بفضل الله وتوفيقه– هذا البحث القيم، حيث توصلت من خلال دراسة هذا البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات وهي كالآتي:

النتائج:

1- اختلاف العلماء حول حكم رواية الحديث بالمعنى دائر بين قولين: الأول: هو الجواز، والثاني: المنع.

2- بيان أن إجازة بعض العلماء لرواية الحديث بالمعنى لا يعني أن همهم كان المحافظة على دلالة الحديث دون لفظه وأن ذلك تعميم فاسد، علما بأنهم قد وضعوا شروطا لروايته مثبتين بذلك أن الرواية بالمعنى لم تكن موكولة إلى الهوى دون ضوابط وقيود.

3- لا شك أن رواية الحديث بالمعنى من أهم مسائل علوم الحديث، لما وقع فيها من خلاف، وما أثير حولها من شبهات، وما ترتب عليها من آثار في الفقه.

4- يكرر الإمام البخاري الحديث الواحد فيروي الحديث الأول بلفظ، ويروي الحديث الثاني باللفظ المرادف له في المعنى؛ وهذا من أجل بيان أن اللفظين بينهما ترادف.

5- يمكن القول بأن الإمام البخاري كان يرى جواز اختصار المتن، وكان كثيرا ما ينبه إلى المتون التي اختصرها بعبارات وإشارات منها: "فذكر الحديث".

6- يُعرف الشك بتصريح الراوي بأنه قد شك في الحديث، وبعضها دلل عليه الحفاظ في الرواية وبعضها دلت عليه القرآن والألفاظ على وجوده.

7- علق الإمام البخاري الأحاديث المروية بالمعنى في صحيحه لبيان أنها ليست على شرطه.

8- كذلك استفدنا من نتائج هذا البحث أن رواية الحديث بالمعنى لها عدة فوائد، من أبرزها ما يلي:-

أ- الشرح الدقيق لسنة النبي- ﷺ-، فالراوي إذا روى الحديث بالمعنى يكون بذلك قد شرح المراد من رواية اللفظ الأصلي.

ب- رواية الحديث بالمعنى تخرج الراوي عن كونه مجرد ناقل للحديث إلى سعة درايته بالألفاظ والمعاني.

5- إن العلماء أجمعوا على أنه لا يجوز رواية الحديث بالمعنى لمن ليس عالماً بالألفاظ ومقاصدها، خبيراً بما يحيل المعاني، بصيراً بمدار التفاوت بينها.

6- الحديث النبوي مصدر أساسي في الشريعة الإسلامية، لذا على الراوي أن يكون أمينا في الرواية، وأن لا يروي كل قول ينسب إلى رسول الله- ﷺ- حتى يعلم أنه صحيح وموثوق.

التوصيات:

من خلال مسيرتي في هذا البحث وتفحصه من جانب النقائص، فإني أوصي الطلبة المتخصصين في هذا العلم بـ:

- مواصلة الخوض في دراسة موضوع الرواية بالمعنى وخاصة مناهج المحدثين من تخريجهم لها في مصنفاتهم وعلى رأسها صحيح البخاري والاعتناء بالأبواب التي يصعب معرفة الأحاديث المروية بالمعنى من خلالها .
- التطرق إلى الجوانب التي يكون لرواية الحديث بالمعنى أثر في اختلاف المسائل الفقهية في دراستها من الجانب التطبيقي.
- التطرق لدراسة الفرق بين الرواية بالمعنى وتعدد روايات الحديث.

وأخيرا أسأل الله أن يكتب لهذا العمل القبول، وأن يحقق به النفع، إنه سميع الدعاء.

وصلى الله على سيدنا ونبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم (مصحف المدينة للنشر الحاسوبي)

1- إبراهيم أمين الجاف الشهرزوري البغدادي، مناهج المحدثين في نقد الروايات التاريخية للقرون الهجرية الثلاثة الأولى، (لا.ط؛ دبي: دار القلم، 2014).

2- ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ومحمود مُحَمَّد الطناحي، (لا.ط؛ بيروت: المكتبة العلمية، 1399هـ/1979م).

3- ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق، عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين الفحل، (ط:1؛ لا.م: دار الكتب العلمية، 1423هـ/ 2002 م).

4- ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح ت: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، (ط:1؛ دمشق- سوريا: دار النوادر، 1429هـ/ 2008م).

5- ابن بطال، شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، (ط:2؛ السعودية- الرياض، مكتبة الرشد، 1423هـ/2003م).

6- ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار)، (لا.ط؛ الرباط: أكاديمية المملكة المغربية، 1417هـ).

7- ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ج1 (ط:1؛ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1404هـ/1984م).

8- ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط:1؛ الرياض: مطبعة سفير(موقع مكتبة المدينة الرقمية)، 1422هـ، ص229.

9- ابن حجر العسقلاني، هدى الساري لمقدمة فتح الباري، تحقيق، شعيب الأرناؤوط وآخرون، (ط:1؛ دمشق- الحجاز: دار الرسالة العالمية، 1434هـ/ 2013م).

10- ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، (ط:1؛ الأردن: مكتبة المنار، الزرقاء، 1407هـ/1987م).

11- ابن عساكر، تاريخ دمشق، (لا.ط: لا.م، ناشر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ/ 1995م).

12- ابن منظور الإفريقي، مختصر تاريخ دمشق: تحقيق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، مُحَمَّد مطيع، (ط:1؛ دمشق- سوريا: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، 1402هـ/1984م).

13- ابن منظور، لسان العرب، (ط:1؛ بيروت: دار صادر، د.ت).

14- أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، (ط:1؛ بيروت: مؤسسة الرسالة، 1400هـ/ 1980م).

15- أبو حاتم الدارمي، مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، حققه ووثقه وعلق عليه، مرزوق على إبراهيم، (ط:1؛ المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1411هـ/ 1991م).

16- أبو شُهبة، مُحَمَّد بن مُحَمَّد، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، (لا.ط؛ لا.م: دار الفكر العربي، د.ت).

17- آثار البلاد وأخبار العباد، (لا.ط؛ بيروت: دار صادر، د.ت).

18- البخاري، الجامع الصحيح، تحقيق: مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، ن: دار طوق النجاة؛ بيروت: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي)، ط:1، 1422هـ.

19- الترمذي، السنن، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت: لا.ط؛ 1998م

20- الحافظ ابن حجر ، تغليق التعليق على صحيح البخاري، دراسة وتحقيق: سعيد عبد الرحمان موسى القزقي، (ط:1؛ الأردن- عمان: دار عمار، 1405هـ/ 1985م)، مج3.

21- الحاكم، المستدرك، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ن: دار الكتب العلمية، بيروت، (ط:1؛1411هـ/ 1990م)..

22- الحسيني عبد المجيد هاشم، الإمام البخاري محثا وفقيها، (لا.ط: القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، رقم الإيداع بدار الكتاب : 2566/ 82).

23- الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، (لا.ط؛ المدينة المنورة: المكتبة العلمية، د.ت).

24- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (لا.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت).

25- الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: مُحَمَّد عجاج الخطيب (ط:3؛ بيروت: دار الفكر، 1404هـ).

26- الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، ج37 (لا.ط؛ لا.م: دار الهداية، د.ت).

27- الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، (ط:1؛ القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1424هـ/2003م).

28- الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: مُحَمَّد باسل عيون السود، (ط:1؛ بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، 1419هـ/ 1998م).

29- السعود، سليمان بن عبد الله، أثر اختصار متن الحديث في الاستنباط: دراسة نظرية تطبيقية، مجلة العلوم الشرعية، بحث محكم في جامعة القصيم (السعودية)، مج9، ع1، 2015.

30- السيوطي، التوشيح شرح الجامع الصحيح، تحقيق: رضوان جامع رضوان، (ط:1؛ الرياض: مكتبة الرشيد النشر والتوزيع، 1419هـ، 1998م).

31- القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، (ط:7؛ مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، 1323هـ).

32- الكشميري الهندي ثم الديوبندي، فيض الباري على صحيح البخاري، ت: مُحَمَّد بدر عالم الميرتهي، (ط:1؛ بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، 1426هـ/ 2005م.

33- الكفوي، كتاب الكليات، تحقيق: عدنان درويش- مُحَمَّد المصري، (لا.ط؛ بيروت: مؤسسة الرسالة 1419هـ/ 1998م).

34- النسائي، السنن الكبرى، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط:1؛ بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ/ 2001م.

35- إندونيسيا حسون، منهج الإمام البخاري في الرواية عمن رمي بالبدعة ومروياتهم في الجامع الصحيح، بإشراف: غالب بن مُحَمَّد الحامضي، بحث للحصول على درجة الماجستير، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، 1423هـ/ 1324هـ.

36- بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (لا.ط؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت).

37- تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود مُحَمَّد الطناحي، عبد الفتاح مُحَمَّد الحلو، (ط:2؛ لا.م: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1413هـ).

38- جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر مُحَمَّد الفاريابي، ج1(لا.ط؛ لا.م: دار طيبة، د.ت).

39- جلال الدين السيوطي، طبقات الحفاظ، (ط:1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1403هـ).

40- حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (ط:4؛ بيروت: دار العلم للملايين،1407هـ/ 1987م).

41- حمد العباد البدر، عشرون حديثا من صحيح البخاري دراسة أسانيدها وشرح متونها، (ط:1؛ المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 1409هـ)..

42- دعاء خليل القصراوي وأ.د أمين مُحَمَّد القضاة أثر الرواية بالمعنى على الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري (دراسة تطبيقية من كتاب الوضوء إلى كتاب التيمم)، مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية بغزة ، ع 26.

43- رافع عطا الله عليان الصبيح، التراجم الخفية في كتاب المتواري على أبواب البخاري" دراسة وتحليل"، أطروحة دكتوراه، إشراف: علي توفيق، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم اللغة، 1436هـ/ 2015م.

44- زين الدين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن مُحَمَّد عثمان، ن: مُحَمَّد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط1، 1389هـ/ 1969م.

45- سيوطي عبد المناس، الرواية بالمعنى دواعيها وظواهرها في متون السن النبوية، مجلة: علمية محكمة نصف سنوية، ع7، شعبان، 1435هـ/ 2014م.

46- شمس الدين الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، (ط:1؛ لا.م: دار الغرب الإسلامي، 2003م).

47- شمس الدين الذهبي، تذكرة الحفاظ، تحقيق: زكريا عميرات، (ط:1؛ بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، 1419هـ/1998م).

48- شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، (ط:3؛ لا.م: مؤسسة الرسالة، 1405هـ/1985م).

49- شمس الدين السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، (ط:1؛ لبنان: دار الكتب العلمية، 1403هـ).

50- شمس الدين الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، (ط:1، بيروت- لبنان: دار إحياء التراث العربي، 1356هـ/1937م).

51- صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي، المتابعات والشواهد دراسة تطبيقية على صحيح مسلم، رسالة ماجستير في الحديث، جامعة أو القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، المملكة العربية السعودية، 1428هـ/2007م.

52- طه حميد حريش الفهداوي، أثر شك الراوي في قبول رواية الحديث دراسة تطبيقية، (ط:1؛ بغداد- الأعظمية، مكتبة شمس الأندلس للطباعة الرقمية والتصميم والنشر، 2017م).

53- عبد الرزاق بن خليفة الشايجي والسيد مُحَمَّد السيد نوح، مناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى، بحث في مجلة الشريعة الدراسات الإسلامية (الكويت)، مج 13، ع34، 1998م.
54- عبد السلام المباركفوري، سيرة الإمام البخاري، سيد الفقهاء وإمام المحدثين، (ط:1؛ مكة المكرمة: دار علم الفوائد للنشر والتوزيع، 1422هـ) مج1.
55- عبد الله بن مانع بن غلاب الغبيوي الروقي العتيبي، شرح كتاب الصوم من صحيح البخاري، أعتنى به: بندر بن تركي بن سعد البقمي، (ط:1؛ لا.م: مكتبة العلوم والحكم، 1431هـ/2010م).

56- عبد المجيد بيرم، الرواية بالمعنى في الحديث النبوي وأثرها في الفقه الإسلامي، راجعه: نورالدين عتر، (ط:1؛ سوريا- دمشق: دار العلوم والحكم، 1424هـ/ 2004م).
57- عبد المحسن العباد البدر، الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح (ط:2؛ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ع:4، ربيع الثاني 1390هـ).
58- علي نايف البقاعي، مناهج المحدثين العامة والخاصة، (ط:1؛ بيروت- لبنان: دار الشباب الإسلامية، 1424هـ/2003م).
59- عياض السبتي، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، (لا.ط؛ لا.م: المكتبة العتيقة ودار التراث، د.ت).
60- ماهر بن ياسين الفحل، إبراز صنعة الحديث في صحيح البخاري واجب الوقت، (لا.ط؛ لا.م: مكتبة أهل الحديث، د.ت).
61- مجتبى محمود بني كنانة، اختصار الحديث وصلته بعلم العلل وأثره في نشوء الإشكال بين الروايات، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، مج12، ع:1، يونيو2015، كلية الشريعة وأصول الدين- جامعة نجران- المملكة العربية السعودية.
62- مُحَمَّد الصباغ، الحديث النبوي مصطلحه، بلاغته،كتبه، (ط:4؛ بيروت- دمشق: لا.ن، 1401هـ/1981م).
63- مُحَمَّد النجار، المعجم الوسيط، تحقيق: مجمع اللغة العربية، (لا.ط؛ لا.م: دار الدعوة، د.ت).

64- مُحَمَّد بن علي الفيومي ثم الحموي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ج1 (لا.ط؛ بيروت: المكتبة العلمية، د.ت)،.

65- مُحَمَّد بن مُحَمَّد أبو شهبة، إعلام المحدثين، (لا.ط؛ مصر، مركز كتب الشرق الأوسط، 1381هـ/ 1962م).

66- مُحَمَّد صابر الحنبرجي، المشرف: باسم فيصل الجوابرة، اختصار المتن ومنهج الإمام البخاري فيه من خلال كتابه (الجامع الصحيح)، أطروحة دكتوراه في الحديث النبوي الشريف، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 3/ 2010/05.

67- مُحَمَّد صابر، اختصار المتن ومنهج الإمام البخاري فيه من خلال كتابه الجامع الصحيح، أطروحة دكتوراه في الحديث النبوي الشريف، قدمت في الجامعة الأردنية في عمان، كلية الدراسات العليا، 2010م.

68- نزار بن عبد الكريم بن سلطان الحمداني، فقه الإمام البخاري من جامعه الصحيح (الصيام)، جامعة أم القرى- كلية الشريعة ، بمكة المكرمة، 1412هـ.

69- نوال باسعد، منهج الإمام البخاري في تراجم أبواب صحيحه، (ط:1؛ لا.م: أضواء المعرفة، 1442هـ/2021م).

70- نور الدين عتر، الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، أطروحة دكتوراه في علم الحديث، كلية أصول الدين، جامعة الأزهر، (ط:1؛ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 390هـ/ 1970م).

71- هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي، كرامات أولياء الله عز وجل، تحقيق: أحمد سعد الحمان (ط:1؛ الرياض: دار طيبة، 1412هـ).

72- وأبو بكر كافي، منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح (ط:1؛ لا.م: دار ابن حزم، 1422هـ/ 2000م).

73- ولاء صباح توفيق، أثر الترادف اللغوي في رواية الحديث بالمعنى، ع4، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، قسم علوم القرآن.

74- ياسر الشمالي، الواضح في مناهج المحدثين، (ط:2؛ عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2006م).

75- ياقوت الحموي، معجم البلدان، (لا.ط؛ بيروت: دار الفكر، د.ت).

76- يحي بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (ط:2؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي: 1392هـ).

77- يحي بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (ط:2؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1392هـ).

78- يحي بن شرف النووي، تهذيب الأسماء واللغات، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، (لا.ط؛ بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، د.ت).

الفهارس

فهرس الآيات

طرف الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾	9	الحجر	ب
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾	159	البقرة	ث
﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ۖ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾	226		48

فهرس الأحاديث

طرف الحديث	الصفحة
«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».	19
«كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ... ».	19
«نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ، فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ ».	33
«مَنْ حَدَّثَ حَدِيثًا كَمَا سَمِعَ، فَإِنْ كَانَ صِدْقًا وَبِرًّا فَلَهُ، وَإِنْ كَانَ كَذِبًا فَعَلَى مَنِ ابْتَدَأَهُ ».	34
«إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَؤُوا مِنْهُ مَا تَيَسَّرَ ».	35
«إِذَا دَخَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ فُتِّحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ...».	44
«إِذَا دَخَلَ رَمَضَانُ فُتِّحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ، وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ...».	46
«أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آلَى مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا.... ».	47
«حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَى بَعْضِ أَهْلِهِ شَهْرًا...».	47
«يَا أَبَا فُلَانٍ، أَمَا صُمْتَ سَرَرَ هَذَا الشَّهْرِ؟...».	50
«أَصُمْتَ مِنْ سَرَرِ شَعْبَانَ؟ قال: لا...».	50
«لَا تُوَاصِلُوا، قَالُوا: إِنَّكَ تُوَاصِلُ، قَالَ: لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ...».	52

«وَاصَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آخِرَ الشَّهْرِ، وَوَاصَلَ أُنَاسٌ مِنَ النَّاسِ...».	52
«دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ يَعْنِي: إِنَّ لِزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا...».	55
«دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: أَلَمْ أُخْبَرْ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ....».	55
«إِنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنَّهُ احْتَرَقَ...».	58
«يَا رَسُولَ اللهِ احْتَرَقْتُ احْتَرَقْتُ، فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا شَأْنُهُ ؟....».	58
«مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ وَلَا مَرَضٍ...».	62
«مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ رُخْصَةٍ رَخَّصَهَا...».	62
«رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَاكُ وَهُوَ صَائِمٌ مَا لَا أُحْصِي أَوْ أَعُدُّ».	63

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء.	
شكر وتقدير.	
الملخص.	
المقدمة.	أ
المبحث الأول: التعريف بالإمام البخاري وصحيحه.	10
المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام البخاري.	10
الفرع الأول: اسمه ونسبه ومولده ونشأته.	10
أولا: اسمه ونسبه.	10
ثانيا: مولده ونشأته.	11
الفرع الثاني: شيوخه وتلاميذه ووفاته.	12
أولا: شيوخه.	12
ثانيًا: تلاميذه.	13
ثالثًا: وفاته.	14
الفرع الثالث: ثناء العلماء عليه ومؤلفاته.	15
أولًا: ثناء العلماء عليه.	15
ثانيًا: مؤلفاته.	16
المطلب الثاني: التعريف بكاتبه الجامع الصحيح.	17
الفرع الأول: اسم الكتاب وسبب تأليفه.	17
أولا: اسم الكتاب.	17
ثانيا: سبب تأليفه.	18

الفرع الثاني: الوصف العام للكتاب ومكانته العلمية.	19
أولًا: الوصف العام للكتاب.	19
ثانياً: مكانة الكتاب العلمية.	21
الفرع الثالث: أهم معالم منهجه في صحيحه.	22
المبحث الثاني: الرواية بالمعنى: مفهومها، وصورها وحكمها، وشروطها، وأغراض الإمام البخاري من إيرادها في صحيحه.	27
المطلب الأول: مفهوم الرواية بالمعنى وصورها.	27
الفرع الأول: تعريف الرواية.	27
أولا: في اللغة.	27
ثانيا: في اصطلاح.	28
الفرع الثاني: تعريف المعنى.	28
أولا: في اللغة.	28
ثانيا: في الاصطلاح.	29
الفرع الثالث: صور الرواية بالمعنى من خلال الجامع الصحيح.	29
المطلب الثاني: حكمها.	32
الفرع الأول: مذاهب العلماء في حكم الرواية بالمعنى.	32
أولا: مذهب القائلون بعدم جواز الرواية بالمعنى وأدلتهم.	32
ثانيا: مذهب القائلون بجواز الرواية بالمعنى وأدلتهم.	33
الفرع الثاني: مذهب الإمام البخاري في حكم الرواية بالمعنى.	35
المطلب الثالث: شروطها وأغراض الإمام البخاري من إيرادها في صحيحه.	37
الفرع الأول: شروطها.	37
الفرع الثاني: أغراض الإمام البخاري من إيراد الرواية بالمعنى في صحيحه.	38
أولا: أغراض في إسناد الحديث.	38

ثانيا: أغراض في متن الحديث وسياقه.	38
المبحث الثالث: نماذج من كتاب الصوم.	42
المطلب الأول: الترادف بين لفظين.	42
المطلب الثاني: شك الراوي في ألفاظ الحديث.	48
المطلب الثالث: الاختصار.	53
المطلب الرابع: التعليق.	59
الخاتمة.	63
قائمة المصادر والمراجع.	66
فهرس الآيات.	76
فهرس الأحاديث.	77
فهرس المحتويات.	79